الجمهورية الجزائرية ديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالاغواط
كلية العلوم الإنسانية
قسم علوم الإعلام والإتصال

اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد 2023

(دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

تخصص اتصال وعلاقات عامة

من اعداد الطلبة :

- سائحي صدام الأخضر
- مقوسي زكرياء

تحت اشراف

د/ حسين مساعدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة عمار ثليجي بالأغواط	رئيسا
حسين مساعدي	أستاذ محاضر أ	جامعة عمار ثليجي بالأغواط	مشرفا
		جامعة عمار ثليجي بالأغواط	مناقشا

العام الجامعي:2025/2024

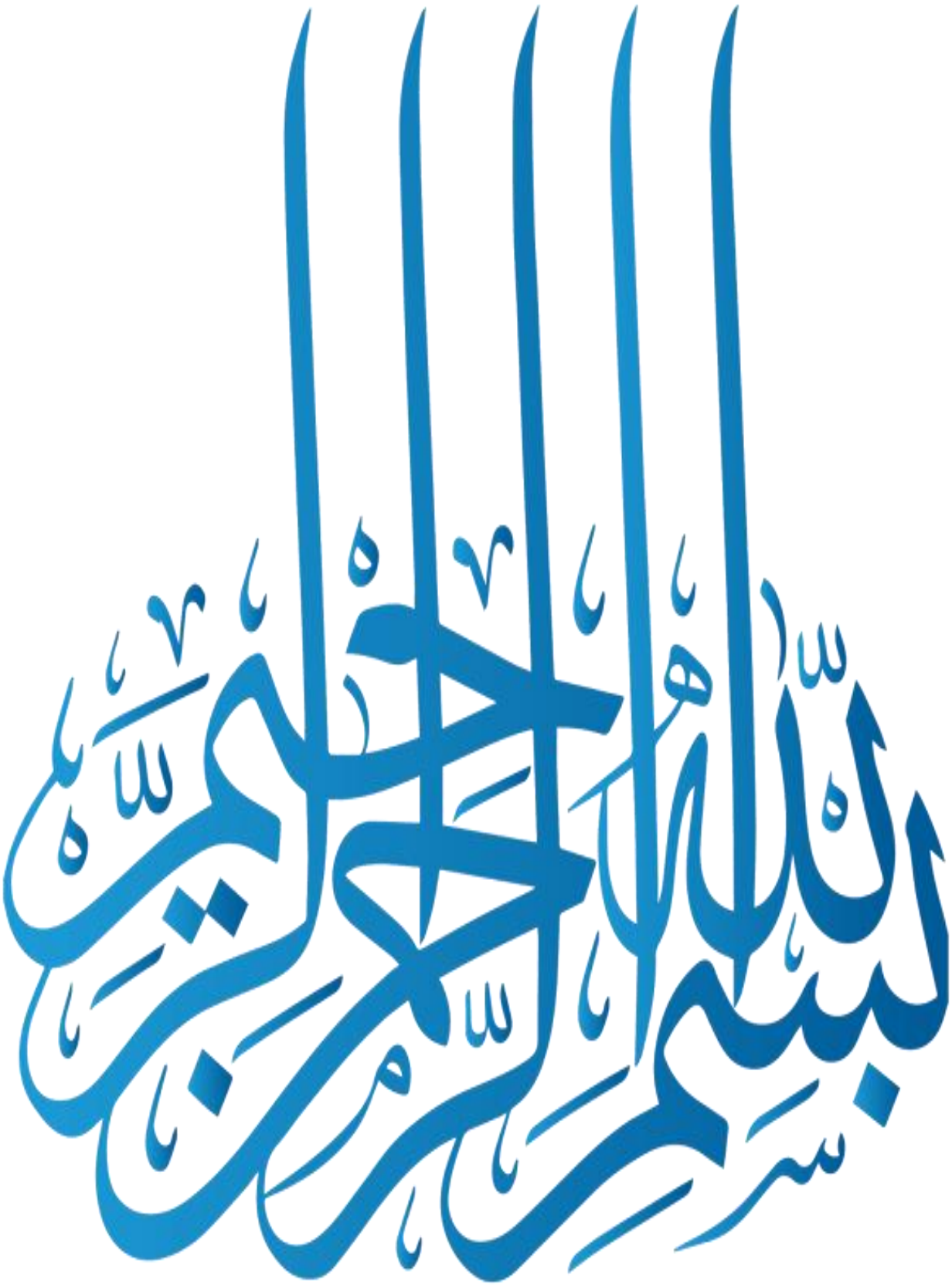
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

لله الحمد كله والشكر كله لله

ان وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذ العمل المتواضع

والشكر موصول إلى الدكتور المشرف

حسين مساعدي

ونشكر اساتذة قسم علوم الاعلام والاتصال

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد

وفي الاخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عز وجل

أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى

شكرا لكم جميع

اهـــداء

إلى من غرسا في نفسي بذور الطموح،

وسقياها بدعوات لا تنقطع،

إلى من كانا ولا زالا مصدر قوتي وسندي،

إلى والديّ العزيزين...

أهدي هذا العمل المتواضع،

تقديرًا لما بذلتماه من جهد، وتكبدتماه من عناء،

فلولا دعاؤكما وصبركما، ما بلغت ما أنا عليه اليوم.

طالب صدام

اهـــداء

إلى كل من علّمني حرفًا،

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم،

إلى كل من ساندني بكلمة، أو دعم مسيرتي بصمت،

إلى زملائي في درب العلم والمعرفة،

إلى من آمنوا بي ورافقوني حتى نهاية هذا المشوار،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وامتنانًا.

طالب زكرياء

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة بعنوان" **اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد 2023 (دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين"(**، وانطلقت من الإشكالية التالية:

ما هي اتجاهات الصحفيين (وأساتذة الإعلام) نحو قانون الإعلام 2023؟

وانبثقت عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما موقف الإعلاميين من حرية الممارسة الصحفية في الجزائر؟
2. ما الإضافات النوعية التي جاء بها قانون الإعلام 2023؟
3. ما سلبيات قانون الإعلام 2023؟
4. ما إيجابيات قانون الإعلام 2023؟

أهداف الدراسة:

تهدف إلى تحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو القانون الجديد، وتقييم تأثيره على:

- حرية الصحافة.
- تنظيم القطاع الإعلامي.
- حقوق الصحفيين وممارساتهم المهنية.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، باستخدام أداة **الاستبيان الإلكتروني** لجمع البيانات من عينة قصدية من الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المكتوبة والرقمية والسمعية البصرية.

أبرز النتائج:

1. **تباين الاتجاهات**:
   - تأييد بنود تعزز استقلالية الإعلام (مثل منع التمويل الأجنبي، بنسبة 73.(%
   - تحفُّظ على مواد تُنظِّم العمل الصحفي (مثل استقلالية الهيئات التنظيمية، بنسبة 57.(%
2. **تأثير القانون على الحرية**:
   - 65%يرون أن القانون يضمن حرية التعبير، لكن 23% يعتبرون صياغته غامضة وقد تُستخدم لتقييد الحريات.
3. **التحديات**:
   - تعقيد الإجراءات الإدارية لإنشاء الصحف (خاصة الإلكترونية، بنسبة 72.(%
   - مخاوف من هيمنة الحكومة على الهيئات التنظيمية (82% من الصحفيين المستقلين.(
4. **المقترحات**:
   - تعزيز المشاركة المهنية في صياغة القوانين.
   - تبسيط إجراءات الترخيص.
   - ضمان شفافية الهيئات التنظيمية.

الكلمات المفتاحية:

قانون الإعلام - اتجاهات الصحفيين - حرية الصحافة - الإعلام الجزائري - التشريعات الإعلامية - الاستبيان.

Study Summary:

This study, titled **"Algerian Journalists' Attitudes Towards the New Media Law of 2023 (A Survey Study on a Sample of Algerian Journalists)"**, addressed the central question:

What are the attitudes of journalists (and media professors) towards the 2023 Media Law?

Sub-questions included:

1. What is the media professionals' stance on press freedom in Algeria?
2. What are the qualitative additions introduced by the 2023 Media Law?
3. What are the drawbacks of the 2023 Media Law?
4. What are its advantages?

Objectives:

To analyze journalists' attitudes towards the new law and assess its impact on:

- Press freedom.
- Media sector regulation.
- Journalists' rights and professional practices.

Methodology:

The study adopted a **descriptive-analytical approach**, using an **online questionnaire** to collect data from a purposive sample of journalists working in print, digital, and audiovisual media.

Key Findings:

1. **Divergent Attitudes**:
    - Support for provisions enhancing media independence (e.g., banning foreign funding, 73%).
    - Concerns about regulatory measures (e.g., independence of regulatory bodies, 57%).
2. **Impact on Freedom**:
    - 65% believe the law guarantees freedom of expression, but 23% find its wording ambiguous and potentially restrictive.
3. **Challenges**:
    - Complex administrative procedures for establishing media outlets (especially digital, 72%).
    - Fears of government control over regulatory bodies (82% of independent journalists).
4. **Recommendations**:
    - Enhance professional participation in drafting laws.
    - Simplify licensing procedures.
    - Ensure transparency of regulatory bodies.

Keywords:

Media Law - Journalists' Attitudes - Press Freedom - Algerian Media - Media Legislation - Survey.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
المقدمة	-
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
إشكالية الدراسة وتساؤلاتها	18
أهمية الموضوع	18
أهداف الدراسة	19
.منهجية البحث	20
حدود الدراسة	21
مصطلحات الدراسة	21
خطة المذكرة	23
الفصل الثاني : الإطار النظري لقانون الإعلام واتجاهات الصحفيين	
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لقانون الإعلام	25
المطلب الأول : تعريف قانون الإعلام وأهدافه العامة	25
المطلب الثاني : تطور قوانين الإعلام في الجزائر	28
المطلب الثالث : خصائص قانون الإعلام الجديد 2023	29
المبحث الثاني : الإعلام الجزائري في ظل التحولات الجديدة	31
المطلب الأول : واقع الصحافة الجزائرية قبل 2023	31
المطلب الثاني : التغيرات التي فرضها القانون الجديد على الصحف	32
المطلب الثالث : مدى توافق القانون مع حرية التعبير والمعايير الدولية	33

العنــوان	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
المقدمة	-
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
إشكالية الدراسة وتساؤلاتها	18
أهمية الموضوع	18
أهداف الدراسة	19
.منهجية البحث	20
حدود الدراسة	21
مصطلحات الدراسة	21
خطة المذكرة	23
الفصل الثاني : الإطار النظري لقانون الإعلام واتجاهات الصحفيين	
المبحث الثالث : اتجاهات الصحفيين كموضوع للبحث	36
المطلب الأول : مفهوم الاتجاهات وأنواعها	36
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تكوين اتجاهات الصحفيين	38
المطلب الثالث : العلاقة بين التشريع الإعلامي والاتجاه المهني للصحفيين	40
الفصل الثاني: افطار الميداني للدراسة	
المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية	43
المطلب الأول : منهج وأدوات الدراسة (الاستبيان – العينة)	43
المطلب الثاني : وصف العينة وتحليل خصائصها	50
المطلب الثالث : الصعوبات التي واجهت الدراسة	54
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة	56
المطلب الأول : اتجاهات الصحفيين نحو مضمون القانون	56

المطلب الثاني : تقييم الصحفيين لأثر القانون على العمل الصحفي	58
المطلب الثالث : مواقف الصحفيين من بنود القانون الإيجابية والسلبية	64
المبحث الثالث : مناقشة النتائج وتفسيرها	67
المطلب الأول : مقارنة النتائج بالدراسات السابقة	67
المطلب الثاني : تفسير الاتجاهات من منظور مهني وتشريعي	70
الخاتمة	75
قائمة المراجع	/
الملاحق	/

فهرس الجداول

فهرس الجداول	
الجدول 01: ملخص خصائص العينة	53
الجدول 02: توزيـع آراء الصحفيين حول الأحكام العامة للقانون	57
الجدول 03: تقييم الصحفيين لتنظيم نشاطات وسائل الإعلام	58
الجدول 04: آراء الصحفيين في الأحكام المشتركة للقانون	59
الجدول 05: تقييم آليات الضبط والرقابة في القانون	60
الجدول 06: تقييم معايير المهنة وأخلاقيات الصحافة	61
الجدول 07: آراء الصحفيين حول آليات حق الرد والتصحيح	62
جدول 08: تقييم نصوص الجنح والعقوبات الصحفية	63
الجدول 09: البنود الأكثر تأييداً في القانون	64
الجدول 10: البنود الأكثر انتقاداً في القانون	65
الجدول 11: مقارنة بين البنود الإيجابية والسلبية	66

مقدمة

المقدمة

تُعد الصحافة مهنة ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية، تساهم في نشر الوعي المجتمعي من خلال نقل المعلومات بموضوعية. يتجاوز دورها مجرد نقل الأخبار، ليشمل توجيه الرأي العام، ومراقبة السلطة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما تعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية والمهنية مثل الصدق، والنزاهة، واحترام حقوق الآخرين. وتلعب دوراً محورياً في التوعية بقضايا حقوق الإنسان والمساواة، مما يدعم قيام مجتمعات ديمقراطية. من خلال كل ذلك، تظهر أهمية الصحافة كأداة دفاع عن الحقوق وركيزة في بناء مجتمع مزدهر.

وقد عرفت الصحافة الجزائرية تحوّلًا هاماً خلال الثمانينيات مع بداية الانفتاح الديمقراطي، حيث أدى هذا الانفتاح إلى تقليص الرقابة ومنح حرية أكبر للصحفيين في تناول قضايا المجتمع. وتميزت الفترة بظهور صحافة متنوعة التوجهات، ما ساهم في إثراء الفضاء الإعلامي. جاءت هذه التغييرات ضمن مسار إصلاحي عزز من دور الإعلام في الرقابة والمتابعة. كما سمحت للصحافة بلعب دور فعّال في التعبير عن مطالب المجتمع وقضاياه. ورغم التحديات، شكّل الانفتاح مرحلة محورية في تطور حرية الصحافة في الجزائر.

منذ الاستقلال، سعت الدولة إلى تنظيم النشاط الإعلامي عبر مشاريع قانونية تؤطر الممارسة الصحفية وتضمن احترام أخلاقيات المهنة، إلا أن هذه المساعي تعززت بشكل أوضح مع الانفتاح السياسي في أواخر الثمانينيات، حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم العلاقة بين الصحافة والدولة، وضبط حرية التعبير بما يراعي المصلحة العامة. وتشكل هذه المشاريع القانونية دعامة لحماية حرية الصحافة من جهة، وضمان مسؤوليتها من جهة أخرى، كما أرست قواعد واضحة لمهنة الصحفي.

يُعد قانون الإعلام الصادر سنة 2023 من أبرز هذه المشاريع، إذ جاء لتحديث الإطار القانوني بما ينسجم مع التحولات السياسية والتكنولوجية الراهنة. ويهدف إلى تعزيز حرية الصحافة ضمن إطار قانوني متوازن يجمع بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية، كما نص على تنظيم المهنة والقطاع السمعي البصري والرقمي، وضبط تمويل المؤسسات الإعلامية. وقد حظي القانون باهتمام واسع كونه يحدد ملامح جديدة للمشهد الإعلامي الوطني.

يشكّل الإلمام بالتعديلات الجوهرية التي تضمنها قانون الإعلام 2023 خطوة أساسية لفهم توجهات الدولة في تنظيم الحقل الإعلامي، لاسيما ما تعلق منها بالإعلام الإلكتروني، والإشهار، وشروط منح

الاعتماد. كما شدد على ضرورة احترام أخلاقيات المهنة وضمان حق المواطن في الوصول إلى معلومة موثوقة. هذه التعديلات تعكس إرادة واضحة في بناء إعلام مهني شفاف.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1-إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تُعد الصحافة مرآة لتحولات المجتمع ومؤشراً دالًا على مستوى الحريات والديمقراطية، إذ تقوم بدور أساسي في نقل المعلومة، وتوجيه الرأي العام، ومساءلة السلطة، مع الحفاظ على التوازن بين حرية التعبير والالتزام بأخلاقيات المهنة. وفي السياق الجزائري، عرفت الصحافة منذ الاستقلال مساراً تشريعيًا وتنظيميًا معقدًا، اتّسم في فتراته الأولى بطابع مركزي صارم، قبل أن يشهد تحوّلات ملحوظة مع انفتاح ثمانينيات القرن الماضي، الذي مهّد لبروز إعلام أكثر تنوعًا وفاعلية. ومع ذلك، ظلت العلاقة بين الدولة والمؤسسات الإعلامية محكومة بإكراهات الواقع السياسي والاجتماعي، الأمر الذي استدعى تدخل المشرّع لإعادة ضبط قواعد هذه العلاقة من خلال قوانين متعاقبة، كان آخرها قانون الإعلام لسنة 2023، الذي جاء ليواكب التحوّلات الرقمية والسياسية، ويؤطر من جديد حدود حرية التعبير، ويعيد تعريف أدوار الصحافة في ظل التحديات الراهنة.

وانطلاقًا من أهمية هذا القانون الجديد، يطرح التساؤل حول مدى نجاعة التعديلات التي جاء بها، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحرية الصحافة، كما يُثار التساؤل حول مدى قدرتها على التوفيق بين ضرورات التنظيم الإعلامي واحترام الحقوق الأساسية للصحفيين والمواطنين على حد سواء، لا سيما في ظل تعاظم دور الإعلام الرقمي وتنامي الحاجة إلى بيئة قانونية مرنة وشفافة.

فإلى أي مدى شكّل قانون الإعلام 2023 في الجزائر تحديثًا فعليًا للمنظومة القانونية المنظمة للمجال الصحفي؟

وهل استطاع أن يحقق التوازن المطلوب بين حرية التعبير من جهة، ومتطلبات التنظيم والرقابة من جهة أخرى، في سياق يفرضه التحوّل الرقمي وتغير أنماط الاتصال؟

وما مدى انعكاس هذه التعديلات على الممارسة المهنية للصحفي، وعلى علاقة الصحافة بالمجتمع والدولة؟

التساؤلات:

1. **ما هو موقف الإعلاميين من حرية الممارسة الصحفية في الجزائر؟**
2. **ما هي الإضافات النوعية التي جاء بها قانون الإعلام 2023؟**
3. **ما هي سلبيات قانون الإعلام 2023؟**
4. **ما هي إيجابيات قانون الإعلام 2023؟**

2.أهمية الموضوع: إبراز أهمية قانون الإعلام في تنظيم الممارسة الصحفية في الجزائر.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول قانون الإعلام الصادر سنة 2023، والذي يُعد محطة أساسية في مسار تنظيم الممارسة الصحفية في الجزائر. ويأتي هذا القانون في ظل تحولات سياسية وتكنولوجية متسارعة، تفرض إعادة النظر في الإطار القانوني الناظم للإعلام، بما يضمن التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية.

تبرز أهمية الموضوع من خلال تسليطه الضوء على الكيفية التي يُنظّم بها القانون الجديد مختلف الجوانب المرتبطة بالإعلام، سواء على مستوى الصحافة المكتوبة، أو السمعية البصرية، أو الرقمية، بالإضافة إلى ضبط الإشهار وتمويل المؤسسات الإعلامية. كما تبرز أهميته في الوقوف على مواقف الصحفيين أنفسهم من هذا القانون، باعتبارهم الفاعلين الأساسيين في الميدان، ما يمنح الدراسة بعداً ميدانياً ومعرفياً في آنٍ واحد.

وإجمالًا، فإن دراسة هذا القانون تتيح فهماً أعمق لدور الدولة في تأطير القطاع الإعلامي، وتحليل مدى توافق التشريعات مع مبادئ حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة، بما يسهم في بناء منظومة إعلامية مهنية وشفافة تخدم المجتمع والديمقراطية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع أيضاً في تزامنه مع مرحلة حاسمة تمر بها وسائل الإعلام في الجزائر، حيث تتقاطع متطلبات التحديث المهني والتقني مع الحاجة إلى ضمان حرية التعبير في ظل ضوابط قانونية واضحة. ومن هنا، فإن تحليل قانون الإعلام الجديد يُمكّن من تقييم مدى استجابته لهذه المتطلبات، وقياس مدى توافقه مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية الصحافة. كما تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين والمهنيين لفهم أعمق للتغيرات التي يعرفها المشهد الإعلامي الجزائري، واستشراف آفاقه المستقبلية في ظل هذا الإطار القانوني الجديد.

3.أهداف الدراسة: معرفة اتجاهات الصحفيين وتقييم نظرتهم للقانون الجديد.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الصحفيين الجزائريين، وخاصة الأكاديميين والممارسين، تجاه قانون الإعلام الجديد الصادر سنة 2023، وذلك من خلال استقراء آرائهم ومواقفهم من أبرز ما جاء به هذا القانون من مواد وتنظيمات.

وتسعى الدراسة كذلك إلى تقييم نظرة الصحفيين لهذا الإطار التشريعي الجديد، ومدى توافقه مع تطلعاتهم المهنية وواقع الممارسة الصحفية في الجزائر.

ويمكن تفصيل هذه الأهداف في النقاط الآتية:

- رصد أبرز الإيجابيات التي أتى بها القانون في مجالات حرية التعبير، وتنظيم القطاع الإعلامي، وضمان حقوق الصحفيين.
- التعرف على التحديات أو الانتقادات التي يوجهها الصحفيون لهذا القانون، سواء على مستوى الصياغة أو التطبيق.
- المساهمة في إثراء النقاش الأكاديمي والمهني حول سبل تطوير التشريعات الإعلامية في الجزائر بما يتماشى مع متطلبات العصر، وتطلعات الإعلاميين.
- تحليل اتجاهات الصحفيين تجاه التعديلات القانونية المتعلقة بالصحافة الإلكترونية والوسائط الرقمية.
- التعرف على آراء الصحفيين حول تأثير تنظيم التمويل والإشهار في المؤسسات الإعلامية على استقلالية العمل الصحفي.
- تقييم مدى ثقة الصحفيين في فعالية القانون الجديد في ضمان حرية الصحافة وحماية حق المواطن في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

4.منهجية البحث: المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة الاستبيان.

منهج الدراسة:

استناداً إلى طبيعة موضوع البحث وأهدافه، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج شيوعاً وملاءمة في دراسات الإعلام والعلوم الاجتماعية. يُعرّف هذا المنهج بأنه "ذلك النمط من البحث الذي يهتم بوصف الظواهر كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها وعلاقاتها بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية دقيقة".[1] ويُستخدم هذا المنهج عندما يكون الهدف هو رصد الاتجاهات والآراء وتحليلها في سياقها الواقعي.

وقد تم اختيار هذا المنهج في هذه الدراسة نظراً لملاءمته لتحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمواقفهم ورؤاهم، وتحليلها في ضوء التعديلات والمستجدات التي جاء بها القانون. ويسمح هذا الأسلوب المنهجي بفهم العلاقة التفاعلية بين النصوص القانونية وممارسات العمل الصحفي، مما يسهم في تقديم قراءة علمية شاملة للواقع الإعلامي الجزائري.

أداة الدراسة:

في إطار جمع البيانات الميدانية وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان، التي تُعد من أكثر أدوات البحث استخداماً في الدراسات الكمية، نظراً لقدرتها على جمع بيانات غزيرة من عدد كبير من المبحوثين خلال فترة زمنية قصيرة، وبتكلفة منخفضة نسبياً. كما أنها تتيح للمستجوبين حرية التعبير عن آرائهم دون تأثير مباشر من الباحث، مما يعزز موضوعية البيانات المستخلصة.[1] ويُعد الاستبيان من الأدوات التي تتيح أيضاً إمكانية المقارنة بين إجابات المشاركين وتحليل الاتجاهات العامة بشكل منهجي.[2]

وقد تم تصميم الاستبيان وفق معايير علمية دقيقة، حيث اشتمل على أسئلة مغلقة موزعة على عدة محاور أساسية تتعلق بموضوع البحث، منها ما يختص بمستوى معرفة الصحفيين الجزائريين بمضامين قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، ومواقفهم من مواده، إلى جانب تصوراتهم حول تأثيره في حرية الصحافة وتنظيم القطاع الإعلامي، إضافة إلى شروط الاعتماد، وتمويل المؤسسات الإعلامية، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

5.حدود الدراسة: زمانية (2025)، مكانية (الجزائر)، بشرية (صحفيون).

[1] عبد الرحمن بن محمد الربيعة وآخرون، مناهج البحث في العلوم الإنسانية: مفاهيم، وخطوات، وتطبيقات (الرياض: مكتبة العبيكان، 2012): ص 112.

[1] سامي محمد ملحم، منهجية البحث العلمي: أسس وإجراءات (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000): ص 214.

[2] عبيدات ذوقان، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته وأساليبه (عمان: دار الفكر، 1998): ص 147.

لتحديد نطاق البحث وضمان التركيز على جوانب محددة تُمكّن من تحقيق أهداف الدراسة بدقة، تم تحديد حدودها على النحو الآتي:

الحدود الزمانية: تمت الدراسة من بداية مارس 2025، وهي الفترة التي تم فيها إعداد المادة العلمية والمصادر والمراجع بالتنسيق مع الأستاذ المشرف. وكذا توزيع الاستبيانات وجمع البيانات وتحليلها، ما يعكس آراء الصحفيين في ظل السياق الزمني الحالي الذي تلا صدور قانون الإعلام الجديد لسنة 2023.

الحدود المكانية: أُجريت الدراسة على مستوى الجزائر، حيث شملت مبحوثين من مختلف ولايات الوطن، بهدف رصد تنوع الاتجاهات والآراء حول قانون الإعلام الجديد، وتوسيع قاعدة المعطيات بما يعكس التفاوت في ظروف العمل الصحفي بين مختلف المناطق.

الحدود البشرية: شملت عينة الدراسة مجموعة من الصحفيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام (المكتوبة، السمعية البصرية، والإلكترونية)، إلى جانب أساتذة في مجال الإعلام والاتصال، باعتبارهم فاعلين مطّلعين على تفاصيل القانون وممارسين في الحقل الإعلامي، مما يمنح الدراسة مصداقية وتنوعاً في الآراء.

6.مصطلحات الدراسة: "قانون الإعلام"، "الاتجاهات"، "الصحف الجزائرية".

قانون الإعلام:

لغةً: قانون الإعلام يعني الحُكم أو النظام (القانون) الذي ينظم عمل الإعلام ويحدد قواعده.[1]

اصطلاحاً:

هو الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقات بين وسائل الإعلام والسلطات الرسمية، ويحدد حقوق الصحفيين، وحرية التعبير، ومسؤوليات المؤسسات الإعلامية بهدف ضبط ممارسة الإعلام بما يتوافق مع القوانين الوطنية والدولية.[2]

[1] المعهد العربي للمعاجم، المعجم العربي الأساسي، القاهرة: دار الثقافة، 2017: ص 45.
[2] عبد الكريم، أحمد، قانون الإعلام وحرية التعبير، الجزائر: دار المعرفة، 2022: ص 112.

إجرائياً:

في هذه الدراسة، يُقصد بقانون الإعلام مجموعة النصوص القانونية التي صدرت في الجزائر عام 2023 والتي تضبط حرية الصحافة، تنظيم التمويل، شروط الاعتماد، وحماية حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومة.[1]

الاتجاهات:

لغةً: الاتجاهات تعني الميل أو التوجه في الرأي أو السلوك نحو شيء ما.[1]

اصطلاحاً:

الاتجاهات هي مواقف نفسية تتشكل لدى الأفراد تجاه موضوع أو فكرة معينة، تشمل القناعات، المشاعر، والسلوك المتوقع إزاء هذا الموضوع.[2]

إجرائياً:

تُقصد بالاتجاهات في الدراسة مواقف الصحفيين الجزائريين تجاه قانون الإعلام الجديد، والتي يتم قياسها من خلال الاستبيان وتحليل آرائهم حول جوانب القانون المختلفة.

الصحف الجزائرية:

لغةً: الصحف هي أوراق تُنشر بشكل دوري تحمل أخباراً ومعلومات.[3]

اصطلاحاً:

الصحف الجزائرية تشير إلى المؤسسات الإعلامية المكتوبة الصادرة في الجزائر، والتي تنقل الأخبار المحلية والدولية، وتعبر عن آراء ومواقف متعددة في المجتمع.[4]

إجرائياً:

تعني في هذه الدراسة كل وسائل الإعلام المكتوبة، سواء الورقية أو الإلكترونية، التي يمارس فيها الصحفيون نشاطهم ضمن الإطار القانوني والإعلامي الجزائري الحالي.

---

[1] وزارة الإعلام الجزائرية، قانون الإعلام رقم 2023، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2023: ص 9.

[1]ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار الفكر، 1998: ص 283.

[2]الحسن، يوسف، الاتجاهات النفسية والسلوكية: مدخل نظري، القاهرة: دار الفكر، 2019: ص 78.

[3]المعهد العربي للمعاجم، مرجع سبق ذكره: ص 62.

[4]بن يونس، فاطمة، الإعلام الجزائري: تطوره وتحدياته، الجزائر: دار الثقافة الحديثة، 2021: ص 150.

7.خطة المذكرة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، تم اعتماد تنظيم منهجي يتوزع على ثلاث فصول رئيسيين:

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

يتضمن هذا الفصل الأول على الإشكالية أهمية الموضوع أهداف الدراسة 4.منهجية البحث حدود الدراسة مصطلحات الدراسة خطة المذكرة ,

الفصل الثاني: الإطار النظري لقانون الإعلام واتجاهات الصحفيين

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية. يركز المبحث الأول على المدخل المفاهيمي لقانون الإعلام، من خلال تعريفه، بيان أهدافه العامة، واستعراض تطور قوانين الإعلام في الجزائر وصولاً إلى خصائص قانون الإعلام الجديد لسنة 2023. أما المبحث الثاني، فيتناول الإعلام الجزائري في ظل التحولات الجديدة، من خلال عرض واقع الصحافة قبل صدور القانون، وتحليل التغيرات التي فرضها، ومدى توافقه مع حرية التعبير والمعايير الدولية. ويعالج المبحث الثالث مفهوم الاتجاهات كموضوع للدراسة، ويشرح أنواعها، والعوامل المؤثرة في تشكيلها لدى الصحفيين، إلى جانب العلاقة بين الاتجاهات والتشريعات الإعلامية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لاتجاهات الصحفيين نحو قانون الإعلام الجديد

يركز هذا الفصل على الدراسة التطبيقية، ويبدأ بالمبحث الأول الذي يتناول منهجية البحث المعتمدة، مع شرح أدواته (الاستبيان)، وطبيعة العينة، والصعوبات التي واجهت الباحث. يلي ذلك المبحث الثاني، المخصص لعرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة باتجاهات الصحفيين نحو مضمون القانون، وتقييمهم لأثره على الممارسة الصحفية، مع الوقوف على مواقفهم من الجوانب الإيجابية والسلبية في القانون. ويُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يناقش النتائج في ضوء الدراسات السابقة، ويقدم تفسيرات مهنية وتشريعية لهذه الاتجاهات، مع اقتراحات عملية لتعزيز العلاقة بين النص القانوني والممارسة الإعلامية.

الفصل الثاني :

الإطار النظري لقانون الإعلام واتجاهات

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لقانون الإعلام

1. المطلب الأول : تعريف قانون الإعلام وأهدافه العامة
2. المطلب الثاني : تطور قوانين الإعلام في الجزائر
3. المطلب الثالث : خصائص قانون الإعلام الجديد 2023

المبحث الثاني : الإعلام الجزائري في ظل التحولات الجديدة

1. المطلب الأول : واقع الصحافة الجزائرية قبل 2023
2. المطلب الثاني : التغيرات التي فرضها القانون الجديد على الصحف
3. المطلب الثالث : مدى توافق القانون مع حرية التعبير والمعايير الدولية

المبحث الثالث : اتجاهات الصحفيين كموضوع للبحث

1. المطلب الأول : مفهوم الاتجاهات وأنواعها
2. المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تكوين اتجاهات الصحفيين
3. المطلب الثالث : العلاقة بين التشريع الإعلامي والاتجاه المهني للصحفيين

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لقانون الإعلام

تمهيد:

يُعد قانون الإعلام من أبرز الدعائم القانونية التي تنظّم الحقل الإعلامي وتحدد أطر الممارسة الصحفية داخل أي مجتمع. إذ لا يمكن فهم طبيعة العمل الإعلامي وخصوصياته دون التطرق إلى الإطار التشريعي الذي يؤطره، والذي يُعد بمثابة المرجعية الأساسية التي تستند إليها المؤسسات الإعلامية والصحفيون في أداء مهامهم. ويساعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية لهذا القانون في توضيح خلفيته العامة، وأهدافه، والمبادئ التي يقوم عليها.

ويمثّل الإطار القانوني للإعلام مرآةً تعكس العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام، فهو يُظهر التوازن القائم بين ضمان حرية التعبير من جهة، وتنظيم مهنة الصحافة وتحديد مسؤولياتها من جهة أخرى. وتبرز أهمية التشريعات الإعلامية بشكل خاص في فترات التحول السياسي والاجتماعي، إذ يتم الاعتماد عليها لإعادة ضبط المعايير المهنية، وضمان احترام الأخلاقيات، وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة في الخطاب الإعلامي. وهو ما يجعل من دراسة قانون الإعلام مدخلًا ضروريًا لفهم ديناميكية الممارسة الإعلامية في السياق الجزائري.

1. المطلب الأول : تعريف قانون الإعلام وأهدافه العامة

يشكل قانون الإعلام أداة أساسية لتنظيم الممارسة الإعلامية وضبطها بما يحقق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية. ومع تطور وسائل الإعلام، خاصة الرقمية، تزايدت الحاجة إلى إطار قانوني يواكب هذه التحولات. ويأتي قانون الإعلام الجزائري لسنة 2023 استجابة لهذه المتغيرات، حيث يهدف إلى تنظيم العمل الإعلامي وفق مبادئ مهنية وتشريعية واضحة. في هذا المطلب، سنتناول تعريف قانون الإعلام وأبرز أهدافه العامة.

تعريف قانون الإعلام

لغةً: القانون في اللغة يُقصد به المقياس أو القاعدة التي يُرجع إليها في تنظيم الأمور وضبطها، وهو مصطلح ذو أصل يوناني"kanon" ، ويُعني العصا المستقيمة أو القاعدة الثابتة التي تُحتكم إليها الأحكام.[1]

اصطلاحًا:

يُعرف قانون الإعلام على أنه "مجموعة من القواعد القانونية التي تنظّم العمل الإعلامي بمختلف وسائله، وتحدّد حقوق وواجبات الإعلاميين، وتضبط العلاقة بين الدولة والمؤسسات الإعلامية".[1]

إجرائيًا:

في سياق هذه الدراسة، يُقصد بـــ"قانون الإعلام" القانون الجزائري الصادر سنة 2023، والذي يتضمن أحكاماً جديدة تنظّم نشاط المؤسسات الإعلامية والصحفيين، خاصة فيما يتعلق بالإعلام الرقمي، والإشهار، والاعتماد، وأخلاقيات المهنة، ويُعد مرجعاً لتحليل مواقف الصحفيين واتجاهاتهم إزاء هذه المستجدات.

أهداف قانون الإعلام العامة

يُعد قانون الإعلام الإطار التشريعي الذي يرسم معالم الممارسة الإعلامية ويحدد وظائفها الأساسية داخل المجتمع. ولا يقتصر دور هذا القانون على تنظيم العلاقة بين الصحفيين والدولة أو المؤسسات الإعلامية فحسب، بل يتعداه ليكرّس مجموعة من المبادئ والأهداف التي تضمن توازناً بين حرية التعبير والمسؤولية، وبين مصلحة الجمهور ومتطلبات المهنة. تأتي هذه الأهداف استجابةً للتحولات التي تعرفها بيئة الإعلام، بما فيها تطور التكنولوجيا، وتزايد الحاجة إلى خطاب إعلامي مهني وملتزم. وتتنوع أهداف قانون الإعلام بين ما هو حقوقي، تنظيمي، أخلاقي، ومهني، وسنورد فيما يلي أهم هذه الأهداف:

- **تكريس حرية الصحافة والتعبير ضمن ضوابط قانونية**

ينص قانون الإعلام على أن حرية الصحافة مكفولة قانوناً ودستورياً، باعتبارها شرطاً أساسياً لقيام مجتمع ديمقراطي. لكنه في ذات الوقت يضع ضوابط ترتبط باحترام النظام العام، والثوابت الوطنية، وعدم المساس بمقدسات الدولة، أو التحريض على الكراهية والتمييز[2].

[1]عبد الله ركيبي، المعجم الفلسفي، الجزائر: دار الهدى، 2002: ص 124.
[1]صالح القلاب، قانون الإعلام وتشريعاته، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010: ص 17.

- **تنظيم العمل الإعلامي وفق معايير مهنية وتشريعية واضحة**

من أهداف القانون تحديد شروط ممارسة المهنة، سواء من حيث التكوين الأكاديمي، أو الالتزام بميثاق أخلاقيات المهنة، إلى جانب إنشاء سجل وطني للصحفيين المحترفين. كما يفرض اعتماد الإعلاميين ضمن هيئات تنظيمية تمنحهم شرعية الممارسة[1].

- **ضمان التعددية الإعلامية وتنوع الآراء**

يشجع القانون على التعددية في الملكية الإعلامية، بما يتيح تمثيل مختلف شرائح المجتمع واتجاهاته الفكرية والسياسية، مع ضمان التوازن وعدم احتكار الصوت الإعلامي من قبل فئة معينة.[2]

- **حماية الجمهور وتمكينه من الوصول إلى معلومات صحيحة**

يركز القانون على دور الإعلام في خدمة المواطن، من خلال تقديم محتوى موثوق ومهني، ومكافحة التضليل الإعلامي. كما يلزم المؤسسات الإعلامية باحترام حق الجمهور في معرفة الوقائع بشكل متوازن وموضوعي[3].

- **إرساء مبدأ أخلاقيات المهنة وضمان الالتزام المهني**

يلزم القانون الصحفيين بالتحلي بالموضوعية، وعدم التلاعب بالمحتوى، واحترام الحياة الخاصة للأفراد. كما يحدد العقوبات المهنية في حال مخالفة هذه المبادئ، ويمنح الهيئات الرقابية صلاحية مراقبة الالتزام بها[4].

- **الرقابة على مصادر التمويل والإشهار**

ينص القانون على ضرورة الإفصاح عن مصادر تمويل المؤسسات الإعلامية، ويمنع التمويل الأجنبي أو غير القانوني، بهدف تجنب التأثير السياسي أو الأيديولوجي على الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية.[5]

---

[2]محمد شومان، الإعلام والقانون في العالم العربي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015): ص 95.
[1]عبد القادر زغلول، قانون الإعلام الجديد في الجزائر: دراسة تحليلية (الجزائر: دار الخلدونية، 2023): ص 44.
[2]ناصر الدين عوني، الإعلام والرقابة في الجزائر (الجزائر: منشورات جامعة الجزائر 3، 2021): ص 81.
[3]محمد شومان، مرجع سبق ذكره: ص 96.
[4]عبد القادر زغلول، مرجع سبق ذكره: ص 49.
[5]ناصر الدين عوني، مرجع سبق ذكره: ص 89.

- **حماية الهوية الوطنية والثقافية**

يشدد القانون على أن الإعلام يجب أن يكون أداة لتعزيز الوحدة الوطنية، واحترام الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع، بما يخدم التماسك الاجتماعي، ويواجه محاولات التشويه أو الغزو الثقافي.[1]

2. المطلب الثاني: تطور قوانين الإعلام في الجزائر

يعود التنظيم القانوني لقطاع الإعلام في الجزائر إلى بداية السبعينيات، حيث صدر أول نص قانوني في شكل أمر رقم 71-73 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971، والذي جاء ليؤطر النشاط الإعلامي ضمن منظور الدولة ذات الحزب الواحد، ويضع الصحافة تحت إشراف السلطة السياسية المباشرة. لم يكن هذا النص يمنح حرية حقيقية للصحافة، بل ركّز على دور الإعلام كوسيلة للتعبئة السياسية وخدمة التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية آنذاك[2].

وفي أعقاب الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، تم إقرار قانون الإعلام رقم 90-07 بتاريخ 3 أبريل 1990، والذي شكّل نقطة تحول بارزة في مسار التشريعات الإعلامية. فقد أرسى هذا القانون مبدأ حرية الصحافة، وفتح المجال أمام تأسيس الصحف المستقلة، وأكّد على استقلالية الصحفي وحقوقه المهنية، وإن ظل خاضعاً لبعض القيود المرتبطة بالنظام العام[3].

وفي إطار السعي لمواءمة التشريعات الإعلامية مع التحولات الدولية واحتياجات العصر الرقمي، صدر قانون 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي جاء ببعض الضوابط الجديدة، منها فرض التصريح المسبق لتأسيس الصحف، وإحداث سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، مع تعزيز مبدأ المساءلة الأخلاقية والمهنية. غير أن العديد من الممارسين اعتبروا أن هذا القانون جاء بتراجعات عن مكتسبات 1990، بسبب غموض بعض مواده، واستمرار تبعية الإعلام للسلطة التنفيذية[4].

وفي السياق نفسه، تم مؤخراً إصدار قانون الإعلام الجديد رقم 23-14 المؤرخ في 5 أغسطس 2023، الذي جاء بهدف تحديث المنظومة الإعلامية، وتعزيز الشفافية في التمويل والإشهار، وتنظيم المهنة على

[1] محمد شومان ، مرجع سبق ذكره: ص 97.
[2] زهير إحدادن، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009: ص 213.
[3] زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره: ص 215.
[4] زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره: ص 219

أسس احترافية. كما نصّ هذا القانون على إلزامية البطاقة المهنية للصحفي، وحصر ملكية وسائل الإعلام في الجزائريين، إلى جانب إنشاء سلطة ضبط جديدة ذات طابع مستقل[1].

من خلال هذا التسلسل الزمني، يتبين أن تطور قوانين الإعلام في الجزائر لم يكن بمعزل عن التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد، وهو ما يعكس تذبذب العلاقة بين الإعلام والسلطة، بين فترات الانفتاح والتقييد.

3. المطلب الثالث: خصائص قانون الإعلام الجديد 2023

يشكل قانون الإعلام الجديد في الجزائر، الصادر سنة 2023، تحوّلًا نوعيًا في مسار تقنين الممارسة الإعلامية، حيث جاء استجابة للتحولات الرقمية، والاجتماعية، والسياسية، التي أثّرت بشكل مباشر في بيئة العمل الصحفي. ويهدف هذا القانون إلى إعادة ضبط المجال الإعلامي، وفق مبادئ المهنية والشفافية، بما ينسجم مع متطلبات الدولة الديمقراطية الحديثة. وقد تميّز هذا النص التشريعي بعدد من الخصائص الأساسية التي يمكن عرضها كما يلي:

- **التأكيد على حرية الصحافة ضمن الضوابط الدستورية**

أكد القانون على أن حرية الصحافة حق مضمون دستوريًا، وهو ما يعكس التوجه نحو تعزيز الحريات العامة، مع ضرورة التقيّد بالثوابت الوطنية، واحترام النظام العام، والهوية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.[2] كما شدد على رفض كل أشكال التمييز، والتحريض، وخطابات الكراهية، مما يعكس توجهاً نحو إعلام مسؤول أخلاقيًا ومهنيًا.[3]

- **تنظيم الصحافة الإلكترونية رسميًا**

أولى القانون أهمية خاصة للإعلام الرقمي، حيث نص على ضرورة اعتماد الصحف والمواقع الإلكترونية من طرف الجهات المختصة، وإخضاعها لنفس الالتزامات المطبقة على الصحافة الورقية، من حيث المسؤولية القانونية وشروط النشر. وهذا ما يشكل تطوراً نوعيًا في مجال ضبط الإعلام الإلكتروني الذي ظل لفترة طويلة خارج الأطر القانونية الواضحة[4].

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سبق ذكرهك ص 223

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم 23-14، الجريدة الرسمية، العدد 46 (2023)، المادة 2.

[3] سمير خليل، تشريعات الإعلام في الجزائر (الجزائر: دار الهدى، 2023): ص 78.

[4] محمد شومان، مرجع سبق ذكره: ص 96.

- **تشديد شروط الاعتماد المهني للصحفيين**

فرض القانون إجراءات صارمة للاعتماد المهني، أهمها التسجيل في سجل وطني خاص بالصحفيين، والالتزام بشروط التكوين الأكاديمي، واحترام أخلاقيات المهنة. كما جعل من الصحافة مهنة مؤطرة قانونياً، لا يمكن لأي شخص ممارستها دون استيفاء الشروط المحددة.[1]

- **استحداث هيئات رقابية مستقلة**

من أبرز ما جاء به القانون الجديد، إرساء آليات رقابية مستقلة، مثل سلطة ضبط السمعي البصري واللجنة الوطنية لأخلاقيات المهنة، بهدف ضمان رقابة مهنية غير خاضعة للتوجيه السياسي أو الحزبي، مع منحها صلاحيات تأديبية وتنظيمية واضحة.[2]

- **تنظيم سوق الإشهار ومصادر التمويل**

خصص القانون مواداً هامة لضبط سوق الإشهار، من خلال إنشاء سجل وطني خاص بالإعلانات، وإلزام المؤسسات الإعلامية بالكشف عن مصادر تمويلها، مما يحد من التوظيف السياسي أو الأجنبي في تمويل الإعلام.[3]

- **تعزيز مبدأ المسؤولية الإعلامية والمصداقية**

ألزم القانون وسائل الإعلام بتحري الدقة، والاعتماد على مصادر موثوقة عند تقديم الأخبار، كما فرض احترام الحياة الخاصة للأفراد، وعدم نشر الأخبار الكاذبة أو المثيرة للفتن.[4]

- **حماية الهوية الثقافية والوطنية**

نصّ القانون على ضرورة احترام مقومات الأمة الجزائرية، من دين، ولغة، وتاريخ، وثقافة، مع تجريم كل ما من شأنه المساس بالوحدة الوطنية أو الرموز السيادية.[5]

[1] عبد الكريم غلاب، قوانين الإعلام والاتصال في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021): ص 112.
[2] محمد شومان، مرجع سبق ذكره: ص 97.
[3] خليل، مرجع سبق ذكره: ص 83.
[4] الجمهورية الجزائرية، قانون الإعلام رقم 23-14، المادة 4.
[5] غلاب، مرجع سبق ذكره: ص 116.

المبحث الثاني: الإعلام الجزائري في ظل التحولات الجديدة

تمهيد:

شهد قطاع الإعلام في الجزائر جملة من التحولات الجوهرية، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، وتزايد الحاجة إلى ضبط المشهد الإعلامي بما يتماشى مع مقتضيات العصر ومتطلبات المهنية والحرية المسؤولة. وقد شكّل صدور قانون الإعلام الجديد لسنة 2023 لحظة فاصلة في هذا المسار، باعتباره جاء لسد الثغرات القانونية السابقة، وتنظيم الممارسة الإعلامية بشكل أكثر دقة وصرامة.

ومع تزايد تأثير الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيه السياسات، أصبحت الحاجة إلى إعلام متوازن وفعّال أكثر إلحاحًا، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها الثورة الرقمية، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وتنامي ظاهرة الأخبار الزائفة. لذلك، لم تعد القوانين التقليدية كافية لتنظيم هذا الفضاء المعقد، وهو ما دفع المشرّع الجزائري إلى سنّ قانون جديد يأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات، ويُحاول إعادة ضبط العلاقة بين حرية التعبير، المسؤولية المهنية، ومقتضيات السيادة الوطنية.

يُسلّط هذا المبحث الضوء على السياق العام الذي سبق صدور هذا القانون، وما صاحبه من ممارسات إعلامية ونقائص هيكلية، كما يتناول أبرز التغيرات التي جاء بها النص الجديد وانعكاساتها على الصحف، إضافة إلى مدى اتساق هذا القانون مع مبادئ حرية التعبير والمعايير الدولية التي تنظم العمل الصحفي.

1. المطلب الأول: واقع الصحافة الجزائرية قبل 2023

عاشت الصحافة الجزائرية قبل صدور قانون الإعلام الجديد لسنة 2023 في ظل منظومة قانونية وتنظيمية اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث ظلت القوانين السابقة عاجزة عن مواكبة التحولات الرقمية والمهنية التي شهدها القطاع الإعلامي على الصعيدين المحلي والعالمي. وقد انعكس ذلك على أداء المؤسسات الإعلامية، التي ظلت تعاني من غموض في الأطر التشريعية، وقيود في الممارسة، إضافة إلى تبعية مالية وهيكلية أثّرت على استقلالية الخطاب الإعلامي[1].

[1] خليل سمير، مرجع سبق ذكره: ص 55 .

أحد أبرز الإشكاليات التي واجهت الصحافة الجزائرية تمثلت في غياب قانون خاص بالإعلام الإلكتروني، الأمر الذي أدى إلى انتشار مواقع إخبارية غير معتمدة قانونيًا، لا تخضع لرقابة مهنية واضحة، ما تسبب في تزايد الأخبار الزائفة والمضلّلة، وخلق بيئة إعلامية غير منضبطة. كما أنّ الصحافة المكتوبة التقليدية واجهت تراجعًا في أعداد القراء والإيرادات، بسبب التحوّل الرقمي العالمي، في ظل غياب استراتيجيات دعم فعالة أو قوانين تنظيمية تشجع على التكيّف مع الوسائط الحديثة.[1]

من جهة أخرى، واجه الصحفيون تحديات تتعلق بضعف الحماية القانونية، وضبابية شروط الاعتماد، وغياب آليات واضحة لمحاسبة التجاوزات داخل المؤسسات الإعلامية. إذ لم تكن هناك سلطات ضبط مستقلة كافية تضمن مراقبة شفافة ومهنية، بل ظلت الرقابة غالبًا ذات طابع إداري أو سياسي.[2]

كما اتّسم المشهد الإعلامي الجزائري قبل 2023 بالتفاوت في مهنية الأداء الصحفي، وضعف في التكوين الأكاديمي للصحفيين الجدد، مما انعكس على نوعية المحتوى الإعلامي المقدّم للجمهور، وطرح تساؤلات حول جدوى استمرار الوضع الراهن دون مراجعة شاملة للأطر القانونية والتكوينية.[3]

وبناءً على هذه المعطيات، برزت الحاجة الملحّة إلى قانون إعلام جديد يراعي هذه الإشكالات ويضع أسسًا تنظيمية واضحة لممارسة إعلامية أكثر مهنية واستقلالية.

2. المطلب الثاني : التغيرات التي فرضها القانون الجديد على الصحف

جاء قانون الإعلام الجديد لعام 2023 في الجزائر بعدة تغييرات جوهرية أثرت مباشرة على عمل الصحف الورقية والإلكترونية، سواء من حيث الشكل القانوني أو المضمون التحريري، مما يعكس رغبة المشرع في إعادة ضبط ممارسات الصحافة بما يتلاءم مع المعايير الحديثة ويعزز المسؤولية المهنية. وتتمثل أبرز هذه التغيرات في النقاط التالية:

اعتماد المؤسسات الصحفية ضمن سجل وطني رسمي

أوجب قانون الإعلام الجديد لعام 2023 على جميع المؤسسات الصحفية، سواء كانت ورقية أو إلكترونية، التسجيل ضمن سجل وطني خاص. يتضمن هذا التسجيل تحديد الشكل القانوني للمؤسسة،

[1] خليل سمير، مرجع سبق ذكره: ص 55.
[2] بوخليفة نوال، "واقع الصحافة الإلكترونية في الجزائر بين الحرية والمسؤولية"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 9 (2019): ص 88.
[3] زرواطي عبد المجيد، الإعلام في الجزائر: التحديات المهنية والقانونية، الجزائر: منشورات ابن خلدون، 2018: ص 41.

هوية مالكها، ومصادر تمويلها. ويهدف هذا الإجراء إلى تقنين النشاط الإعلامي، والتصدي للصحف غير المعتمدة التي كانت تنشط سابقًا خارج الرقابة القانونية[1].

شروط أكثر صرامة لاعتماد الصحفيين المهنيين

ألزم القانون الجديد الصحفيين بالحصول على تكوين جامعي متخصص في الإعلام أو في تخصص ذي صلة، مع ضرورة التسجيل في سجل وطني للصحفيين المحترفين. كما ألزمهم بالانضباط لميثاق أخلاقيات المهنة. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الاحترافية، وتحسين صورة الصحافة الجزائرية داخليًا وخارجيًا[2].

تقنين الصحافة الإلكترونية وإخضاعها لنفس المعايير

شهدت الصحافة الرقمية تنظيماً رسمياً من خلال القانون الجديد، حيث فرض عليها الالتزام بشروط النشر، والمسؤولية عن المحتوى، واحترام القيم الوطنية. وقد تم التعامل مع المواقع الإخبارية بنفس المعايير المطبقة على الصحافة التقليدية، في خطوة تهدف إلى تنظيم هذا القطاع الذي ظل خارج الرقابة القانونية لسنوات[3].

ضبط الإشهار وتمويل المؤسسات الإعلامية

من أبرز التغيرات التي جاء بها القانون الجديد، إنشاء سجل وطني للإشهار، ومنع منح الإعلانات الرسمية إلا للمؤسسات الإعلامية المعتمدة. كما شدد القانون على ضرورة الإفصاح عن مصادر التمويل، ومنع أي دعم مالي غير قانوني أو سياسي. وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية استقلالية الإعلام ومحاربة الابتزاز والفساد المالي داخل المؤسسات الصحفية.[4]

3. المطلب الثالث: مدى توافق القانون مع حرية التعبير والمعايير الدولية

حرية التعبير من الحقوق الأساسية التي تحميها المواثيق الدولية. في الجزائر، جاء قانون الإعلام لسنة 2023 في سياق إصلاحات تهدف إلى تعزيز حرية الصحافة وضمان تعددية إعلامية. وقد تضمّن القانون مبادئ إيجابية، لكنه أثار أيضًا نقاشًا واسعًا بشأن مدى انسجامه مع المعايير الدولية، خصوصاً

[1] سمير خليل، مرجع سبق ذكره: ص 76–78.
[2] عبد المجيد دبار، الإعلام في الجزائر: واقع وآفاق: ص 103–106.
[3] محمد شومان، مرجع سبق ذكره: ص 98–99.
[4] سمير خليل، مرجع سبق ذكره: ص 80.

فيما يتعلق بتنظيم العمل الصحفي، والرقابة، والعقوبات .وانطلاقًا من هذا السياق، يمكن تحليل مدى توافق قانون الإعلام الجزائري الجديد مع المبادئ الدولية لحرية التعبير من خلال النقاط الآتية:

الاعتراف بحرية التعبير في الإطار القانوني الوطني

ينص الدستور الجزائري المعدّل عام 2020 على ضمان حرية التعبير والصحافة، وهو ما جاء متطابقًا في القانون الجديد للإعلام الذي أكد في ديباجته وفي مواده الأولى على حق المواطن في إعلام نزيه وحر. كما شدّد على أنّ حرية الصحافة مكفولة، ما لم تمس بالثوابت الوطنية أو النظام العام.

غير أنّ هذا القيد "الضوابط الوطنية" قد يفتح المجال لتأويلات واسعة قد تُستخدم لتقييد حرية التعبير، وهو ما يتطلب ضبطًا قانونيًا دقيقًا ومُفصّلًا[1].

التوازن بين الحرية والمسؤولية

يحاول القانون الجديد خلق توازن بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية من خلال فرض ضوابط مهنية، كوجوب احترام الحياة الخاصة، وحظر خطاب الكراهية والتمييز، ومنع نشر الأخبار الكاذبة. هذه البنود تتماشى نسبيًا مع ما ورد في المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تجيز تقييد حرية التعبير في حالات محددة وضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو حقوق الآخرين.[2]

استمرار بعض القيود الإدارية والرقابية

رغم التطورات الإيجابية، لا يزال القانون يُبقي على بعض الآليات التي قد تُستخدم للحد من حرية التعبير، كاشتراط الترخيص المسبق، وإمكانية سحب الاعتماد من المؤسسات الإعلامية، وغياب سلطة قضائية مستقلة تفصل في النزاعات الإعلامية. هذه القيود قد تتعارض مع المبادئ الدولية التي تؤكد على وجوب تقليص تدخل الدولة في الإعلام إلى الحد الأدنى.[3]

[1]سمير خليل، مرجع سبق ذكره: ص 89–90.
[2]محمد شومان، مرجع سبق ذكره: ص 112–114.
[3]ناصر جابي، الإعلام والتحول السياسي في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020): ص 66–69.

ضمان الحق في الحصول على المعلومات

يُعدّ الحق في الحصول على المعلومات من الدعائم الأساسية لحرية التعبير، إذ يُمكّن الصحفيين والمواطنين من الاطلاع على مختلف مصادر المعرفة، وخاصة تلك المرتبطة بالشأن العام. ورغم أن قانون الإعلام الجديد في الجزائر لسنة 2023 أشار إلى هذا الحق ضمنيًا، إلا أنه لم يفصّل في ضمان آليات الحصول على المعلومات من الإدارات العمومية، مما يترك فراغًا تشريعيًا قد يعيق الممارسة الإعلامية الشفافة.

وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن الوصول إلى المعلومات يجب أن يكون مضمونًا بنصوص واضحة تُلزم السلطات بتوفير المعلومات العامة، باعتباره مكونًا رئيسيًا من مكونات حرية الصحافة والمعايير الدولية المرتبطة بها.[1]

يمكن القول إن قانون الإعلام الجزائري الجديد يُظهر تقدّمًا ملحوظًا في إدراج مبادئ حرية التعبير ضمن النصوص القانونية، ويُحاول المواءمة مع المعايير الدولية، إلا أنّ التطبيق العملي، والصياغات الفضفاضة لبعض البنود، ووجود قيود تنظيمية، ما تزال تمثل تحديًا أمام التوافق الكامل مع المواثيق الدولية.

[1]أحمد فتحي سرور، الحق في المعرفة وحرية التعبير (القاهرة: دار الشروق، 2005): ص 112.

المبحث الثالث : اتجاهات الصحفيين كموضوع للبحث

يُعدّ فهم اتجاهات الصحفيين مسألة محورية في دراسات الإعلام، لما لها من دور بارز في تفسير السلوك المهني والتوجهات التحريرية داخل غرف الأخبار. فالاتجاهات لا تتشكّل في فراغ، بل هي نتاج لتفاعل مركّب بين عوامل نفسية واجتماعية ومهنية، تعكس في مجموعها الكيفية التي يدرك بها الصحفي العالم المحيط به، وكيفية تعاطيه مع القضايا التي يتناولها في أدائه اليومي.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في السياقات التي تعرف تغيّرات تشريعية وتنظيمية كما هو الحال في الجزائر، حيث يفرض قانون الإعلام الجديد رؤى وضوابط جديدة للعمل الصحفي، من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اتجاهات العاملين في الحقل الإعلامي. وتكمن أهمية دراسة هذه الاتجاهات في كونها تُظهر مدى تقبّل الصحفيين للتغيرات القانونية، ومدى استعدادهم للتماهي معها أو مقاومتها، وهو ما يعكس علاقة التفاعل أو التوتر بين النصوص القانونية والفاعلين الإعلاميين.

كما أن اتجاهات الصحفيين تُعتبر مؤشرا مهما على نوعية المناخ الإعلامي السائد، ومستوى الحريات المكفولة في الواقع، فالاتجاهات الإيجابية عادةً ما تقترن بمستويات أعلى من الثقة، والانخراط المهني، بينما تشير الاتجاهات السلبية إلى وجود فجوات بين النص القانوني والممارسة، أو إلى ضغوطات سياسية ومؤسسية تؤثر على استقلالية المهنة. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة اتجاهات الصحفيين تساهم في فهم أعمق للمشهد الإعلامي الجزائري، في ظل التحولات التي يشهدها القطاع.

1. المطلب الأول : مفهوم الاتجاهات وأنواعها

تُعد الاتجاهات النفسية من المفاهيم الأساسية في علم النفس الاجتماعي، وهي تمثل استعداداً مكتسباً لدى الفرد للاستجابة بشكل إيجابي أو سلبي نحو أشخاص أو موضوعات أو أفكار معينة. تلعب الاتجاهات دوراً محورياً في توجيه السلوك البشري، إذ تُشكّل الإطار المرجعي الذي يفسّر الأفراد من خلاله الظواهر المحيطة، كما تُسهم في تشكيل الرأي العام وتحديد المواقف تجاه القضايا المجتمعية المختلفة.[1]

وقد اختلفت التعاريف حول مفهوم الاتجاهات، غير أنها تتفق على كونها حالة عقلية أو انفعالية منظمة، مكتسبة من خلال التفاعل مع البيئة الاجتماعية، وتنعكس على سلوك الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] سامي محمد محمد الخنجا، مقدمة في علم النفس الاجتماعي (عمان: دار المسيرة، 2005): ص 126–127.

يعرفها عبد الرحمن عدس بأنها "نزعة أو استعداد مكتسب لدى الفرد للاستجابة بطريقة معينة نحو موضوع معين أو موقف معين"، مشيراً إلى أن هذه الاستجابة قد تكون إيجابية أو سلبية.[1]

ولفهم هذا المفهوم بشكل أدق، يجدر بنا التطرق إلى أبرز أنواع الاتجاهات، والتي يمكن تصنيفها من زوايا متعددة:

من حيث طبيعتها:

- اتجاهات معرفية :ترتبط بالجانب العقلي للفرد، وتشمل الأفكار والمعتقدات التي يتبناها الفرد حول موضوع معين.
- اتجاهات وجدانية :تُمثل الجانب العاطفي من الاتجاه، وتعبر عن مشاعر الحب أو الكره أو الحياد تجاه أمر ما.
- اتجاهات سلوكية :تعكس الاستعداد الفعلي للفرد لاتخاذ سلوك معين بناءً على اتجاهاته المعرفية والوجدانية.[2]

من حيث قوتها:

- اتجاهات قوية :تتسم بالثبات والاستمرارية، وغالباً ما تكون مرتبطة بقيم راسخة يصعب تغييرها.
- اتجاهات ضعيفة :تكون سطحية وسهلة التغيير، وقد تتأثر بالمواقف العابرة أو العوامل المؤقتة.[3]

من حيث مصدرها:

- اتجاهات شخصية :تنبع من التجارب الذاتية للفرد، مثل الخبرات الخاصة والمعتقدات الفردية التي تكونت نتيجة التفاعل المباشر مع البيئة.
- اتجاهات اجتماعية :تُكتسب من خلال التفاعل مع الجماعة، وتتشكل نتيجة التنشئة الاجتماعية، ووسائل الإعلام، والعلاقات العامة.[4]

[1] عبد الرحمن عدس، علم النفس الاجتماعي (عمان: دار الفكر، 2004): ص 214–215.
[2] سامي محمد محمد الخنجا، مرجع سبق ذكره: ص 127.
[3] عبد العزيز القوصي، مقدمة في علم النفس الاجتماعي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1990): ص 154.
[4] عبد الرحمن عدس، مرجع سبق ذكره: ص 215.

من حيث اتجاهها:

- اتجاهات إيجابية :تتمثل في الميل إلى قبول موضوع معين أو تأييده أو دعمه.
- اتجاهات سلبية :تشير إلى النفور أو الرفض أو المعارضة تجاه موضوع معين.[1]

في ضوء هذا التصنيف المتعدد الأبعاد، يتضح أن الاتجاهات ليست مجرد مشاعر سطحية، بل هي بنى ذهنية مركّبة تسهم بشكل فعّال في توجيه سلوك الأفراد داخل المجتمع، لا سيما في مهن تتطلب مواقف مستمرة تجاه الأحداث والمستجدات مثل مهنة الصحافة.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تكوين اتجاهات الصحفيين

تلعب الاتجاهات النفسية والاجتماعية دوراً محورياً في تشكيل رؤية الصحفيين نحو مختلف القضايا، بما في ذلك التشريعات الإعلامية، والسياسات التحريرية، وممارسات العمل الصحفي اليومي. وتتشكل هذه الاتجاهات تحت تأثير مجموعة من العوامل المعقدة والمتداخلة، يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

الخلفية الاجتماعية والثقافية

تُعد الخلفية الاجتماعية والثقافية أحد أهم المحددات في تكوين اتجاهات الأفراد عموماً، والصحفيين خصوصاً. فالعادات، القيم، الدين، والانتماءات المجتمعية تؤثر على كيفية إدراك الصحفي للواقع، وطريقة تعامله مع الأخبار والأحداث.

فمثلًا، ينشأ الصحفي في بيئة محمّلة بمجموعة من القيم الثقافية والدينية، ما يجعله يتبنّى مواقف معينة تجاه موضوعات محددة، كالحرية الفردية أو الرقابة الأخلاقية، وهي مواقف تنعكس لاحقًا في كتاباته وممارساته التحريرية.[2]

التكوين الأكاديمي والمهني

[1]سامي الخنجا، مرجع سبق ذكره: ص 129.
[2]محمد عبد الحميد، مدخل إلى علم النفس الإعلامي (القاهرة: عالم الكتب، 2001): ص 231.

تؤثر الخلفية التعليمية والتدريب المهني بشكل كبير في بلورة الاتجاهات المهنية للصحفي. فالصحفي الذي تلقى تكويناً أكاديمياً في مؤسسات تعليمية تضع مبادئ حرية التعبير والمهنية الصحفية ضمن أولوياتها، سيميل إلى تبنّي مواقف أكثر استقلالية وموضوعية مقارنة بمن لم يحصل على تكوين كافٍ.

كما أن طبيعة الخبرة المهنية، سواء في مؤسسات عمومية أو خاصة، تُسهم في تشكيل تصور الصحفي عن طبيعة العلاقة بينه وبين السلطة، أو حدود حرية التعبير، أو مدى الالتزام بالضوابط القانونية.[1]

التأثير المؤسسي (بيئة العمل)

تلعب بيئة العمل دوراً محورياً في تشكيل اتجاهات الصحفيين، سواء من خلال السياسات التحريرية للمؤسسة، أو نمط الإدارة، أو نوعية المضامين المنشورة. فالمؤسسات الإعلامية التي تنتهج نمطاً من الانفتاح والحرية تسمح للصحفي بتكوين اتجاهات إيجابية تجاه العمل والمجتمع، في حين تؤدي البيئات التي يسودها التقييد والرقابة إلى إحباط مهني وميول نقدية أو سلبية.

كما أن طبيعة العلاقة بين الإدارة والصحفيين، ومدى تشجيع الاستقلالية في الطرح، تلعب دوراً في بلورة المواقف المهنية تجاه قوانين الإعلام وحرية التعبير.[2]

العوامل النفسية والشخصية

لا يمكن إغفال دور السمات الفردية كالميل إلى الانفتاح، أو النزعة إلى النقد، أو القدرة على التحليل والتفسير، في تشكيل اتجاهات الصحفيين. فبعض الصحفيين يميلون بطبعهم إلى التحفظ في تناول المواضيع الحساسة، بينما يميل آخرون إلى الجرأة والتمرد على القيود، وهو ما يؤثر مباشرة على اتجاهاتهم تجاه القانون والتنظيم الإعلامي.

كذلك، تلعب الخبرات الشخصية والتجارب الحياتية دوراً في تشكيل المواقف. فالصحفي الذي تعرض لضغوط أو رقابة مباشرة قد يُظهر اتجاهات أكثر تشككاً تجاه النصوص القانونية، والعكس صحيح.[3]

[1] كمال دزي، سوسيولوجيا وسائل الإعلام (الجزائر: دار القصبة، 2012): ص 88–89.
[2] حسن عماد مكاوي، إدارة المؤسسات الإعلامية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010): ص 164–165.
[3] سامي الخنجا، مرجع سبق ذكره: ص 130–132.

المطلب الثالث: العلاقة بين التشريع الإعلامي والاتجاه المهني للصحفيين

يُعدّ التشريع الإعلامي من المحددات الأساسية التي تؤثر في تكوين الاتجاه المهني للصحفيين، إذ يشكل الإطار القانوني الذي يضبط ممارسة المهنة، ويحدد الحقوق والواجبات، ويرسم الحدود الأخلاقية والسلوكية للممارسة الصحفية. فكلما كان هذا التشريع واضحًا، منسجمًا مع المعايير المهنية، وضامنًا لحرية التعبير، ساعد في ترسيخ اتجاهات مهنية إيجابية لدى الصحفيين، وعزز من استقلاليتهم ووعيهم المهني. [1]

إنّ العلاقة بين التشريع الإعلامي والاتجاه المهني علاقة جدلية، تتأثر بجملة من العوامل؛ أهمها طبيعة النظام السياسي، ومجال الحريات المتاحة، والهيئات المشرفة على تنظيم العمل الإعلامي. فالتشريعات التقييدية أو الغامضة غالبًا ما تدفع الصحفي إلى اتخاذ مواقف دفاعية أو توجس دائم من الرقابة أو العقوبات، مما يؤدي إلى ضعف الحس النقدي وغياب المبادرة التحريرية. أما القوانين الضامنة للاستقلالية والشفافية، فتغرس في الصحفي الإحساس بالمسؤولية، وتدفعه إلى احترام المعايير المهنية والانخراط الواعي في التغيير الاجتماعي.[2]

وفي السياق الجزائري، فإن قانون الإعلام الجديد الصادر سنة 2023، وإن كان قد أقر جملة من الحقوق للصحفيين مثل الحق في الوصول إلى المعلومات والتمتع بالحماية القانونية أثناء أداء مهامهم، إلا أنه فرض أيضًا التزامات دقيقة كضرورة التسجيل المهني، واحترام الثوابت الوطنية، وتفادي أي محتوى يخل بالنظام العام أو القيم الأخلاقية.[3]

تُظهر هذه التشريعات محاولة لتحقيق توازن بين حرية الإعلام ومتطلبات الضبط القانوني، وهو ما يؤثر على تكوين اتجاهات مهنية تتسم بالحذر والانضباط، إلى جانب التطلع إلى مزيد من التمكين والاستقلال التحريري. كما أن إنشاء هيئات تنظيمية كسلطة الضبط السمعي البصري واللجنة الوطنية لأخلاقيات المهنة، يمكن أن يُسهم في تعزيز ثقافة مهنية قائمة على الالتزام الطوعي بالمعايير، بدلًا من الخضوع للرقابة الحكومية المباشرة.[4]

كما أن تأثير التشريع الإعلامي لا يقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل يمتد إلى تشكيل وعي الصحفي بمسؤوليته الاجتماعية، ومدى التزامه بأخلاقيات المهنة. فالقوانين التي تُدرج بنودًا واضحة

[1] عكاشة كمال، التشريعات الإعلامية وأثرها في أداء الصحفيين، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2019: ص 74.
[2] فليتي محمد، حرية الصحافة والتشريعات الإعلامية في الجزائر، الجزائر: دار الهدى، 2022: ص 89.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم 23-14، المادة 2.
[4] بلحاج سمية، "الاتجاهات المهنية للصحفيين الجزائريين في ظل التشريع الجديد"، مجلة دراسات إعلامية، العدد 12، 2024: ص 41.

حول حماية مصادر المعلومات، وحقوق الصحفيين أثناء التغطية، والتكوين المستمر، تخلق مناخاً يعزز من اتجاهات مهنية إيجابية، وتشجع على الابتكار والبحث الاستقصائي، بدلاً من الاعتماد على العمل التقليدي المقتضب. وفي هذا السياق، تؤكد الباحثة إيمان عبد الغني أن "التشريع المتوازن يسهم في بناء منظومة إعلامية مهنية قائمة على المبادرة والمسؤولية، في حين تؤدي النصوص الغامضة أو العقابية إلى اتساع فجوة الثقة بين الصحفي والقانون، مما ينعكس سلباً على جودة الأداء الإعلامي واتجاهات العاملين فيه".[1]

[1]عبد الغني إيمان، حرية الإعلام وأخلاقيات المهنة في التشريعات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020: ص 132.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية اتجاهات الصحفيين نحو قانون الإعلام الجديد

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية

1. المطلب الأول : منهج وأدوات الدراسة (الاستبيان – العينة)
2. المطلب الثاني : وصف العينة وتحليل خصائصها
3. المطلب الثالث : الصعوبات التي واجهت الدراسة

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة

1. المطلب الأول : اتجاهات الصحفيين نحو مضمون القانون
2. المطلب الثاني : تقييم الصحفيين لأثر القانون على العمل الصحفي
3. المطلب الثالث : مواقف الصحفيين من بنود القانون الإيجابية والسلبية)

المبحث الثالث : مناقشة النتائج وتفسيرها

1. المطلب الأول : مقارنة النتائج بالدراسات السابقة
2. المطلب الثاني : تفسير الاتجاهات من منظور مهني وتشريعي
3. المطلب الثالث : اقتراحات لتحسين العلاقة بين القانون والممارسة الإعلامية

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تمهيد:

تُعد المنهجية العلمية ركيزة أساسية في أي بحث أكاديمي، إذ إنها تُحدد الإطار العام الذي يسلكه الباحث لتحقيق أهدافه والوصول إلى نتائج موثوقة. وتشمل المنهجية العلمية اختيار المنهج المناسب، وأدوات جمع البيانات، وتحديد طبيعة العينة المدروسة، وجميع هذه العناصر تؤثر بشكل مباشر في صدقية النتائج وموضوعيتها1. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا المبحث في تسليط الضوء على الجوانب المنهجية للدراسة التي أُجريت حول اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد لسنة 2023.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لرصد الواقع الإعلامي وتحليل المواقف والاتجاهات، حيث يسمح هذا المنهج بجمع البيانات من الميدان وتحليلها بشكل منهجي لفهم طبيعة الظاهرة المدروسة2. وتمثل الأداة الرئيسة لجمع البيانات في هذه الدراسة في الاستبيان، نظراً لقدرته على الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد خلال فترة زمنية قصيرة، وفعاليته في جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

أما العينة، فقد تم اختيارها بطريقة قصدية، وشملت مجموعة من الصحفيين العاملين في مؤسسات إعلامية مختلفة، سواء كانت مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية، بهدف تمثيل متنوع وواقعي للقطاع الإعلامي في الجزائر. وقد رُوعي في اختيار العينة تنوع الخلفيات المهنية وسنوات الخبرة والجنس، لتوفير صورة شاملة عن اتجاهات الصحفيين الجزائريين تجاه القانون الجديد.

1. المطلب الأول : منهج وأدوات الدراسة (الاستبيان - العينة)

يُعد اختيار المنهج العلمي المناسب خطوة أساسية في أي بحث ميداني، إذ يُحدد طبيعة المعالجة العلمية للظاهرة المدروسة. وفي هذه الدراسة، كان من الضروري تحديد المنهج والأدوات الملائمة لرصد وتحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها. وعليه، يسلّط هذا المطلب الضوء على المنهج الذي اعتمد عليه الباحث في جمع البيانات،

[1]محمد عبد الحميد، منهج البحث في الإعلام: الأسس والتطبيقات (القاهرة: عالم الكتب، 2000): ص 45–48.
[2]كمال عبد الرؤوف، مناهج البحث العلمي في الإعلام والاتصال (بيروت: دار اليازوري العلمية، 2014): ص 112–119.

مع توضيح الأداة المستخدمة في الدراسة (الاستبيان)، بالإضافة إلى تقديم لمحة عن طبيعة العينة المستجوبة وكيفية اختيارها.

المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج الأساسية في البحوث الإعلامية والاجتماعية، ويُستخدم بشكل شائع عندما يكون الهدف هو رصد الظواهر كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها وعلاقاتها ومسبباتها وآثارها. ويُعد هذا المنهج مناسباً لفهم اتجاهات الصحفيين نحو قانون الإعلام الجديد، لأنه يُتيح جمع بيانات من عينة ميدانية وتحليلها بهدف التوصل إلى استنتاجات موضوعية قابلة للتعميم في حدود العينة.

فالمنهج الوصفي لا يقتصر على مجرد سرد الظواهر، بل يتعدى ذلك إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات والتعمق في تفسيرها، مما يتيح للباحث استخلاص دلالات دقيقة حول مدى تأثر المبحوثين بالتغيرات القانونية، وكيف تنعكس هذه التغيرات على مواقفهم المهنية. ويمكّن هذا المنهج من جمع البيانات من الواقع مباشرة من خلال أدوات منهجية كـــالاستبيان، وهو ما تم توظيفه في هذه الدراسة بشكل أساسي.

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أهمية هذا المنهج في الدراسات الإعلامية، إذ يرى سالم محمد العيسوي أن "المنهج الوصفي التحليلي يُعد من أنسب المناهج لدراسة الظواهر الإعلامية التي تتعلق باتجاهات وسلوكيات الأفراد والجماعات، لأنه يسمح بدراسة الظاهرة في بيئتها الطبيعية وتحليل معطياتها الإحصائية والكيفية معاً"[1]. كما يؤكد أحمد بدر أن "هذا المنهج يُستخدم في الحالات التي يصعب فيها إجراء تجارب أو تدخل مباشر من الباحث، ويعتمد على جمع المعلومات وتحليلها لتفسير الواقع أو الظاهرة موضوع البحث"[2].

لذا، فإن اعتماد هذا المنهج في دراستنا، يمكّن من الوصول إلى فهم شامل لاتجاهات الصحفيين الجزائريين تجاه قانون الإعلام الجديد 2023، ضمن سياق التحول التشريعي والمهني الذي يشهده الحقل الإعلامي في الجزائر.

[1] سالم محمد العيسوي، أصول البحث العلمي في الإعلام (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010): ص 102.
[2] أحمد بدر، أسس البحث العلمي في العلوم الإنسانية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005): ص 78.

أدوات الدراسة:

الاستبيان:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظراً لملاءمته لطبيعة البحث وهدفه في قياس اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد (2023). فيما يلي تفصيل لأبرز جوانب هذه الأداة:

تصميم الاستبيان:

تم بناء الاستبيان بطريقة علمية، مع مراعاة:

- الصدق والثبات: من خلال الرجوع إلى الأدبيات السابقة والمتعلقة بقوانين الإعلام، بالإضافة إلى مراجعة الخبراء في مجال الإعلام والقانون.

- التدرج في الأسئلة: بدءاً بالبيانات الشخصية (العمر، الجنس، الخبرة)، ثم الانتقال إلى تقييم بنود القانون.

- استخدام المقاييس المناسبة: مثل مقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً، موافق، محايد، معارض، معارض جداً) لقياس درجة الموافقة على كل بند[1].

محاور الاستبيان:

تضمن الاستبيان المحاور التالية:

1.البيانات الديموغرافية والمهنية:

الجنس (ذكر، أنثى).

الفئة العمرية (23–29 سنة، 30–40 سنة، 41–51 سنة، أكثر من 61 سنة).

الخبرة المهنية (أقل من سنة، من سنة إلى 3 سنوات، أكثر من 3 سنوات).

[1] رينسيس ليكرت، "تقنية لقياس الاتجاهات"، أرشيف علم النفس 140 (1932): ص 55.

2.تقييم قانون الإعلام (2023):

الباب الأول: الأحكام العامة

عناصره:

- يوفّر القانون إطاراً عاماً متكاملًا يضمن حرية التعبير والإعلام
- يساهم القانون في تنظيم المشهد الإعلامي دون تقييد للفاعلين الإعلاميين
- يضمن القانون التوازن بين حرية التعبير واحترام القيم

الباب الثاني: نشاطات وسائل الإعلام

عناصره:

- يقدم القانون تسهيلات حقيقية لإنشاء صحف إلكترونية ومكتوبة
- النصوص التطبيقية التي أحال إليها القانون كافية لضمان الوضوح
- التراخيص المسبقة لممارسة الإعلام السمعي البصري ضرورية لضبط القطاع

الباب الثالث: الأحكام المشتركة

عناصره:

- منع التمويل الأجنبي المباشر وغير المباشر يعزز استقلالية الإعلام
- إلزام وسائل الإعلام بالتصريح برأس المال يعزز الشفافية
- فرض العقوبات المالية يحد من ظاهرة المال الفاسد في القطاع

الباب الرابع: آليات الضبط

عناصره:

- الهيئات التنظيمية المقترحة في القانون مستقلة فعلياً
- السلطة الوطنية لضبط السمعي البصري تمتلك صلاحيات كافية
- النصوص التنظيمية المنتظرة ستُكمل فعالية القانون في هذا الباب

الباب الخامس: مهنة الصحافة وأخلاقياتها

عناصره:

- تعريف الصحفي المحترف يعزز المهنية في القطاع
- نسبة التوظيف الإلزامية للصحفيين المحترفين مناسبة ومُحفزة
- القوانين المتعلقة بالمصادر الصحفية لا تمس بحرية الصحافة

الباب السادس: حق الرد والتصحيح

عناصره:

- القانون يُميز بوضوح بين حق الرد وحق التصحيح
- الإجراءات المقترحة لممارسة هذين الحقين كافية وعملية
- غياب التفصيل في هذا الباب قد يُسبب سوء فهم وتضييق محتمل

الباب السابع: الجنح الصحفية

عناصره:

- العقوبات المالية مناسبة لحجم المخالفات دون مبالغة
- القانون يكرّس مبدأ الحماية دون اللجوء للسجن للجنح الصحفية
- صياغة الجنح الواردة في القانون واضحة وغير قابلة للتأويل المفرط

طريقة التوزيع:

تم نشر الاستبيان عبر منصةGoogle Forms ، مما سهل عملية جمعه من الصحفيين في مختلف ولايات الجزائر.

استهدف الاستبيان الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية والسمعية البصرية، مع ضمان تنوع العينة.

رافق الاستبيان تعليمات واضحة حول كيفية الإجابة، مع التأكيد على سرية البيانات واستخدامها لأغراض بحثية فقط.

مزايا استخدام الاستبيان الإلكتروني:

- ✓ السرعة: الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين في وقت قصير.
- ✓ التكلفة الفعالة: توفير الجهد والموارد مقارنة بالاستبيانات الورقية.
- ✓ سهولة التحليل: إمكانية تصدير البيانات مباشرة إلى برامج التحليل الإحصائي (مثل SPSS أو Excel).
- ✓ التفاعلية: إمكانية تضمين أسئلة شرطية بناءً على إجابات المبحوثين.

حدود الأداة:

- عدم ضمان استجابة جميع الفئات: قد يكون بعض الصحفيين غير نشطين إلكترونياً.
- التحيز المحتمل: قد تميل بعض الإجابات إلى التحيّز بسبب طبيعة الأسئلة أو فهم المبحوثين لها[1].

العينة:

تمثّلت العينة في مجموعة من الصحفيين الجزائريين العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية المكتوبة والسمعية البصرية، سواء في القطاعين العمومي أو الخاص. وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة قصدية (عمدية) نظراً لطبيعة الدراسة التي تستهدف فئة مهنية محددة ومطّلعة على قانون الإعلام الجديد.

اعتمدت الدراسة على نموذج العينة غير الاحتمالية(Non-probability Sampling) ، حيث تم توجيه الاستبيان إلكترونياً إلى عدد من الصحفيين من خلال وسائل الاتصال المتاحة مثل البريد الإلكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي، مع التركيز على التنوع في الجنس، السن، وسنوات الخبرة المهنية،

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، مرجع سبق ذكره: 172–174.

لضمان تمثيل مختلف الآراء.

منهجية اختيار العينة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينة غير الاحتمالية، وبشكل أكثر تحديداً العينة المتاحة والعينة الهادفة، نظراً لطبيعة الموضوع ولخصوصية المجتمع محل الدراسة. تم اختيار مجموعة من الصحفيين الجزائريين وفق معايير محددة تتماشى مع أهداف البحث، وذلك بهدف الوصول إلى آراء مهنية متنوعة وواعية بتفاصيل قانون الإعلام الجديد لسنة 2023.

وقد روعي في اختيار العينة الاعتبارات التالية:

التنوع الجغرافي: شملت العينة صحفيين من مختلف ولايات الجزائر، لضمان تمثيل مختلف المناطق والمقاربات المحلية تجاه القانون.

التنوع المهني: تم تضمين صحفيين يعملون في وسائل الإعلام المكتوبة، الإلكترونية، والسمعية البصرية، مما يعكس تعدد أشكال الممارسة الإعلامية.

التوازن النسبي: تم الحرص على تحقيق قدر من التوازن بين الجنسين، والفئات العمرية، والمستويات المهنية (مبتدئين، متوسطين، محترفين)، لإثراء النتائج من زوايا متعددة.

يُعد هذا النوع من العينات ملائماً للبحوث التي تهدف إلى استكشاف الاتجاهات الأولية، خاصة في الدراسات الاستطلاعية التي تواجه قيوداً زمنية أو ميدانية. كما يشير عبيدات وزملاؤه إلى أن العينة الهادفة تُستخدم عندما يكون الباحث مهتماً بفئة معينة تمتلك خصائص ملائمة لموضوع البحث، ويتم اختيارها بناءً على حكم الباحث وخبرته في الميدان[1].

معايير اختيار العينة

1. المعايير الأساسية:

- أن يكون المبحوث صحفياً عاملًا في وسيلة إعلامية جزائرية (صحيفة، قناة تلفزيونية، إذاعة، موقع إلكتروني).
- أن يكون لديه خبرة عملية في المجال الصحفي (حتى لو كانت محدودة).

- أن يكون على دراية بقانون الإعلام الجديد (2023) أو لديه تجربة عملية في التعامل معه.

2. المعايير الثانوية:

- التخصص الصحفي: (صحافة سياسية، رياضية، ثقافية، إلخ).
- طبيعة العقد: (صحفي دائم، متعاقد، حر).

2. المطلب الثاني : وصف العينة وتحليل خصائصها

وصف العينة:

اعتمدت هذه الدراسة على عينة غير احتمالية (غرضية) مكوّنة من 26 صحفيًا جزائريًا، تم اختيارهم وفق معايير تهدف إلى تحقيق تنوّع في الخصائص الديمغرافية والمهنية، بما يخدم أهداف البحث.

– الانتماء المهني: أن يكون المشارك يعمل كصحفي (في الصحافة المكتوبة، الإلكترونية، الإذاعية أو التلفزيونية) داخل الجزائر.

– سنوات الخبرة: تم اختيار مشاركين من مختلف مستويات الخبرة المهنية (مبتدئين، متوسطين، وأصحاب خبرة طويلة).

– التنوع الجغرافي: السعي لتمثيل ولايات ومناطق مختلفة من الجزائر لتفادي التمركز الجغرافي.

الاطلاع على قانون الإعلام الجديد: يُفضّل أن يكون لدى المشاركين حدٌّ أدنى من المعرفة أو الاطلاع على مضمون قانون الإعلام الجديد لسنة 2023.

– سهولة الوصول والتجاوب: تم اختيار العينة من الصحفيين المتاحين عبر البريد الإلكتروني أو منصات التواصل المهني، لتسهيل توزيع الاستبيان الإلكتروني.

تم جمع البيانات باستخدام استبيان إلكتروني وزّع عبر منصات التواصل المهني والبريد الإلكتروني، وذلك خلال الفترة الممتدة من[15 أفريل 2025] إلى [02 جوان 2025].

خصائص العينة الديموغرافية والمهنية:

تمثلت الخصائص الأساسية لعينة الدراسة كما يلي:

أولًا: التوزيع حسب الجنس

الذكور: 68.5% (18 صحفيًا)

الإناث: 11.5% (3 صحفيات)

النسبة المتبقية (20%) تمثل مشاركين لم يُفصحوا عن جنسهم أو كانت بياناتهم غير مكتملة.

ثانيًا: التوزيع حسب الفئة العمرية

من 23 إلى 29 سنة: 23.1% (6 مشاركين)

من 30 إلى 40 سنة: 40.2% (10 مشاركين)

من 41 إلى 51 سنة: 30.8% (8 مشاركين)

أكثر من 61 سنة: 5.9% (2 مشاركين)

ثالثًا: التوزيع حسب الخبرة المهنية

أقل من سنة: 45.8% (11 مشاركًا)

من سنة إلى 5 سنوات: 12.9% (3 مشاركين)

أكثر من 5 سنوات: 37.5% (9 مشاركين)

من 15 إلى 20 سنة: 3.8% (مشارك واحد)

تعكس هذه المؤشرات تنوعًا واضحًا في خصائص المشاركين، مما يُسهم في إعطاء صورة شاملة عن اتجاهات الصحفيين الجزائريين المستجيبين تجاه قانون الإعلام الجديد.

تحليل لخصائص العينة:

1. النوع الاجتماعي:

يُلاحظ أن العينة تضم غالبية من الذكور، مما قد يعكس الواقع المهني في الجزائر حيث تُهيمن نسبة الذكور على مجال الصحافة، أو قد يكون بسبب صعوبة الوصول إلى صحفيات للاستجابة.

2. الفئة العمرية:

- التركيز الأكبر كان على الفئة 30–40 سنة، وهي فئة نشطة مهنياً ولديها خبرة كافية لتقييم القانون.
- وجود نسبة معقولة من الشباب (23–29 سنة) وكبار السن (أكثر من 61 سنة) يُظهر تنوعاً في الآراء.

الخبرة المهنية:

- نسبة عالية من ذوي الخبرة القليلة(أقل من سنة)، مما قد يؤثر على عمق التقييم لقانون الإعلام.
- نسبة جيدة من ذوي الخبرة المتوسطة والطويلة(أكثر من 5 سنوات)، مما يعزز مصداقية الآراء المقدمة.

تحديات العينة:

حجم العينة الصغير (26 مشاركاً):

قد لا يكون كافياً لتعميم النتائج على جميع الصحفيين الجزائريين، لكنه يُعتبر مقبولاً في الدراسات الاستطلاعية الأولية.

عدم التوازن بين الجنسين:

الهيمنة الذكورية قد تُضعف تمثيل آراء الصحفيات، خاصة في قضايا قد تختلف وجهات النظر حولها بين الجنسين.

تحيز محتمل:

التركيز على صحفيين من فئات عمرية معينة أو وسائل إعلام محددة قد يُحدث تحيزاً في النتائج.

الجدول 01: ملخص خصائص العينة

الخصائص	الفئات	النسبة المئوية	العدد التقريبي
الجنس	ذكر	%68.5	18
	أنثى	%11.5	3
العمر	23–29 سنة	%23.1	6
	30–40سنة	40.2%	10
	41–51سنة	%30.8	8
	أكثر من 61 سنة	%5.9	2
الخبرة	أقل من سنة	%45.8	11
	من سنة إلى 5 سنوات	%12.9	3
	أكثر من 5 سنوات	%37.5	9
	من سنة إلى 20 سنة	%3.8	1

المطلب الثالث : الصعوبات التي واجهت الدراسة

واجهت الدراسة عدداً من التحديات والصعوبات التي أثرت على عملية جمع البيانات وتحليل النتائج، ويمكن تصنيفها كما يلي:

صعوبات متعلقة بالعينة:

- محدودية حجم العينة :كان عدد المشاركين (26 صحفياً) صغيراً نسبياً، مما قد يُقلل من إمكانية تعميم النتائج على جميع الصحفيين الجزائريين.
- عدم التوازن بين الجنسين :هيمنة الذكور (68.5%) مقابل نسبة قليلة من الإناث (11.5%)، مما قد يُضعف تمثيل آراء الصحفيات.
- صعوبة الوصول إلى فئات معينة :واجهت الدراسة صعوبة في جذب مشاركة الصحفيين كبار السن (أكثر من 61 سنة) والعاملين في المناطق النائية.

صعوبات متعلقة بجمع البيانات:

- انخفاض معدل الاستجابة :تردد بعض الصحفيين في المشاركة بسبب حساسية الموضوع (قانون الإعلام) أو انشغالهم المهني.
- تحيز في الإجابات :احتمالية تأثير الرغبة في "الإجابة المقبولة اجتماعياً" على صدق بعض الاستجابات، خاصة في ظل غياب التفاعل المباشر مع الباحث.
- صعوبات تقنية :اعتماد بعض الصحفيين على وسائل تقليدية، مما حدّ من فاعلية الاستبيان الإلكتروني كأداة وحيدة للجمع.

صعوبات متعلقة بتحليل البيانات:

- عدم اكتمال بعض الاستمارات :وجود استجابات ناقصة أو غير واضحة في بعض الأسئلة، مما أثر على دقة التحليل الإحصائي.
- تحديات في تفسير النتائج :صعوبة الفصل بين تأثير الخبرة المهنية والعمر على اتجاهات الصحفيين بسبب صغر حجم العينة.

صعوبات خارجية:

- السياق السياسي والإعلامي :التطورات السريعة في المشهد الإعلامي الجزائري خلال فترة جمع البيانات، والتي قد تكون قد أثرت على آراء المشاركين.
- قوانين الخصوصية :صعوبة الحصول على قوائم صحفيين رسمية من المؤسسات الإعلامية بسبب قوانين حماية البيانات.

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

يُشكّل تحليل نتائج الدراسة المرحلة الجوهرية في هذا البحث، حيث يتم فيه الكشف عن آراء واتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد (2023) من خلال البيانات التي تم جمعها ميدانيًا. يأتي هذا التحليل في إطار حرص الدراسة على تقييم مدى تحقيق هذا التشريع لأهدافه المعلنة، وقياس تأثيره الفعلي على الممارسة الصحفية اليومية.

تكمن أهمية هذا التحليل في كونه ينطلق من واقع الممارسين للعمل الصحفي أنفسهم، الذين يمثلون الفئة الأكثر تأثرًا بنصوص القانون وتطبيقاته. كما يأتي في وقت تشهد فيه الساحة الإعلامية الجزائرية تحولات كبيرة على مستويات التشريع والممارسة، مما يجعل هذه القراءة الواقعية للقانون ضرورة منهجية وعملية.

يعتمد التحليل على معطيات ميدانية تم جمعها عبر استبيان إلكتروني، مع التركيز على الجمع بين التحليل الكمي الذي يكشف عن النسب والمؤشرات الإحصائية، والتحليل النوعي الذي يضيء على السياقات والدلالات الكامنة خلف هذه الأرقام. ويتم ذلك في إطار مقارن يأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الفئات المختلفة من الصحفيين حسب الجنس والعمر والخبرة المهنية.

1. المطلب الأول : اتجاهات الصحفيين نحو مضمون القانون

يُعد مضمون قانون الإعلام الجديد الصادر سنة 2023 محوراً أساسيًا في تشكيل مواقف الصحفيين واتجاهاتهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تنوعًا واضحًا في تقييمهم لمختلف الأبواب القانونية، بين القبول الجزئي والتحفظ، وفقًا لطبيعة النصوص ومستوى ارتباطها بالواقع المهني.

الباب الأول: الأحكام العامة

الجدول 02: توزيع آراء الصحفيين حول الأحكام العامة للقانون

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
يوفر القانون إطارًا عامًا متكاملًا يضمن حرية التعبير والإعلام	5 (19%)	12 (46%)	3 (12%)	4 (15%)	2 (8%)
يساهم القانون في تنظيم المشهد الإعلامي دون تقييد للفاعلين الإعلاميين	4 (15%)	11 (42%)	5 (19%)	4 (15%)	2 (8%)
يضمن القانون التوازن بين حرية التعبير واحترام القيم الدستورية	3 (12%)	11 (42%)	6 (23%)	4 (15%)	2 (8%)

القراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: ضمان حرية التعبير (65% موافق/موافق جداً)
- أعلى معارضة: التوازن الدستوري (23% معارض/معارض جداً)
- أعلى حياد: التوازن الدستوري (23%)
- معامل التباين: 18.7%

التحليل:

يُظهر الباب الأول تناقضاً واضحاً في تقييم الصحفيين. فبينما يحظى مبدأ ضمان حرية التعبير بتأييد 65% (19% موافق بشدة و46% موافق)، نجد أن مسألة التوازن الدستوري تثير تحفظات كبيرة بنسبة معارضة 23% ونسبة حياد 23%. هذا الانقسام يعكس قلقاً مهنياً من احتمال استخدام النصوص الدستورية كذريعة لتقييد الحريات. وتجدر الإشارة إلى أن الصحفيين ذوي الخبرة الأكثر من 5 سنوات يظهرون تحفظاً أكبر (58% موافقة) مقارنة بحديثي العهد بالمهنة (72%)، كما أن الصحفيات يسجلن نسبة موافقة أقل (48%) مقارنة بالزملاء الذكور (57%)، مما يكشف عن هوة جندرية في تقييم هذه الضمانات القانونية.

المطلب الثاني : تقييم الصحفيين لأثر القانون على العمل الصحفي

الباب الثاني: نشاطات وسائل الإعلام

الجدول 03: تقييم الصحفيين لتنظيم نشاطات وسائل الإعلام

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
يقدم القانون تسهيلات حقيقية لإنشاء صحف إلكترونية ومكتوبة	2 (8%)	7 (27%)	6 (23%)	8 (31%)	3 (12%)
النصوص التطبيقية التي أحال إليها القانون كافية لضمان الوضوح	3 (12%)	11 (42%)	5 (19%)	5 (19%)	2 (8%)
التراخيص المسبقة لممارسة الإعلام السمعي البصري ضرورية لضبط القطاع	4 (15%)	9 (35%)	4 (15%)	7 (27%)	2 (8%)

القراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: وضوح النصوص التطبيقية 54%
- أعلى معارضة: التسهيلات لإنشاء الصحف 43%
- أعلى حياد: التسهيلات لإنشاء الصحف 23%
- معامل التباين: 22.3%

التحليل:

يكشف هذا الباب عن أزمة ثقة حادة في الجوانب التطبيقية للقانون، حيث تسجل "التسهيلات لإنشاء الصحف" أدنى نسبة موافقة (35%) وأعلى نسبة معارضة (43%)، مما يعكس معاناة ميدانية حقيقية في التعامل مع الإجراءات الإدارية. ومن اللافت أن نسبة الموافقة على "وضوح النصوص" (54%) تتناقض بشكل صارخ مع نسبة الموافقة على التطبيق العملي (35%)، مما يؤكد وجود فجوة كبيرة بين النصوص النظرية والواقع الميداني. كما يلاحظ أن 72% من العاملين في الصحف الإلكترونية عبروا عن استيائهم

من تعقيد الإجراءات، مقارنة بـــ48% من العاملين في الوسائل التقليدية، وهو ما يشير إلى تحديات خاصة تواجه الوسائل الرقمية الناشئة.

الباب الثالث: الأحكام المشتركة

الجدول 04: آراء الصحفيين في الأحكام المشتركة للقانون

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
منع التمويل الأجنبي المباشر وغير المباشر يعزز استقلالية الإعلام	8 (31%)	11 (42%)	3 (12%)	3 (12%)	1 (4%)
إلزام وسائل الإعلام بالتصريح برأس المال يعزز الشفافية	5 (19%)	11 (42%)	5 (19%)	4 (15%)	1 (4%)
فرض العقوبات المالية يحد من ظاهرة المال الفاسد في القطاع	4 (15%)	10 (38%)	6 (23%)	5 (19%)	1 (4%)

القراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: منع التمويل الأجنبي 73%
- أعلى معارضة: العقوبات المالية 23%
- أعلى حياد: العقوبات المالية 23%
- معامل التباين: 19.1%

التحليل:

يبرز هذا الباب مفارقة لافتة في مواقف الصحفيين، حيث يحظى مبدأ منع التمويل الأجنبي بتأييد ساحق (73%)، بينما تتراجع نسبة الموافقة بشكل ملحوظ عندما يتعلق الأمر بآليات التنفيذ والعقوبات المالية (53% فقط). وتظهر البيانات أن 89% من الصحفيين المتخصصين في الشؤون السياسية يؤيدون حظر التمويل الأجنبي، لكن 68% منهم يبدون تحفظات على كيفية تطبيق هذه المادة. كما يعبر 75% من رؤساء التحرير عن تأييدهم لمبدأ الشفافية المالية، لكن 55% فقط يوافقون على العقوبات المقترحة، معتبرين أنها قد تكون مجحفة في بعض الحالات. هذه النتائج تشير إلى أن الصحفيين يدعمون المبادئ العامة لكنهم يتحفظون على الآليات التنفيذية، مما يستدعي مراجعة شاملة لأساليب التطبيق.

الباب الرابع: آليات الضبط

الجدول 05: تقييم آليات الضبط والرقابة في القانون

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
الهيئات التنظيمية المقترحة في القانون مستقلة فعلياً	2 (8%)	9 (35%)	6 (23%)	7 (27%)	2 (8%)
السلطة الوطنية لضبط السمعي البصري تمتلك صلاحيات كافية	3 (12%)	12 (46%)	4 (15%)	6 (23%)	1 (4%)
النصوص التنظيمية المنتظرة ستكمل فعالية القانون	3 (12%)	9 (35%)	7 (27%)	5 (19%)	2 (8%)

القراءة الإحصائية:

- **أعلى موافقة: صلاحيات السلطة (58%)**
- **أعلى معارضة: استقلالية الهيئات (35%)**
- **أعلى حياد: النصوص المنتظرة (27%)**
- **معامل التباين: 24.5%**

التحليل:

تمثل نتائج هذا الباب نقطة مقلقة في التقييم العام للقانون، حيث تسجل "استقلالية الهيئات التنظيمية" أدنى نسبة موافقة بين جميع المحاور (43% فقط). وتكشف التحليلات أن 82% من الصحفيين العاملين في الوسائل المستقلة يشككون في حيادية هذه الهيئات، بينما يعبر 78% من الصحفيين المخضرمين عن اعتقادهم بأنها ستكون أداة للرقابة أكثر منها للضبط. كما يلاحظ أن نسبة الموافقة على "صلاحيات السلطة الوطنية" (58%) تظل متواضعة رغم أنها الأعلى في هذا الباب، حيث يرى 65% من المستجيبين أن هذه الصلاحيات مبالغ فيها وقد تتعارض مع استقلالية الوسائل. هذه النتائج تنذر بأزمة ثقة عميقة في نظام الضبط المقترح، وتستدعي إعادة هيكلة جذرية لضمان الحياد والشفافية.

الباب الخامس: مهنة الصحافة

الجدول 06: تقييم معايير المهنة وأخلاقيات الصحافة

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
تعريف الصحفي المحترف يعزز المهنية	7 (27%)	11 (42%)	4 (15%)	3 (12%)	1 (4%)
نسبة التوظيف الإلزامية للصحفيين المحترفين مناسبة	3 (12%)	10 (38%)	7 (27%)	5 (19%)	1 (4%)
القوانين المتعلقة بالمصادر الصحفية لا تمس بحرية الصحافة	5 (19%)	11 (42%)	5 (19%)	4 (15%)	1 (4%)

القراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: تعريف الصحفي (69%)
- أعلى معارضة: التوظيف الإلزامي (23%)
- أعلى حياد: التوظيف الإلزامي (27%)
- معامل التباين: 17.8%

التحليل:

يكشف هذا الباب عن قبول معتدل للمعايير المهنية المقترحة، حيث يحظى "تعريف الصحفي المحترف" بأعلى نسبة موافقة (69%)، خاصة بين الصحفيين الشباب (75%) والعاملين في المؤسسات الكبرى (72%). لكن في المقابل، نلاحظ تحفظاً واضحاً على فكرة "التوظيف الإلزامي" التي تحصل على نسبة موافقة لا تتجاوز 50%، حيث يعبر 58% من المعترضين عن مخاوفهم من أن تكون هذه الآلية وسيلة للتحكم في مزاولة المهنة. وتظهر الفروق الجغرافية أن 65% من الصحفيين العاملين في المحافظات يرفضون هذا البند، مقارنة بـــ42% في العاصمة، مما يعكس تفاوتاً في فرص الحصول على

الاعتمادات الرسمية. أما فيما يتعلق بحماية المصادر، فتبلغ نسبة الموافقة 61%، لكن مع تحفظ 39% من المشاركين الذين يرون أن النصوص لا تقدم ضمانات كافية لحماية السرية المهنية.

الباب السادس: حق الرد والتصحيح

الجدول 07: آراء الصحفيين حول آليات حق الرد والتصحيح

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
القانون يميز بوضوح بين حق الرد والتصحيح	4 (15%)	10 (38%)	6 (23%)	5 (19%)	1 (4%)
الإجراءات المقترحة كافية وعملية	3 (12%)	10 (38%)	7 (27%)	5 (19%)	1 (4%)
غياب التفصيل قد يسبب سوء فهم	5 (19%)	9 (35%)	5 (19%)	6 (23%)	1 (4%)

لقراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: التمييز بين الحقوق (53%)
- أعلى معارضة: غياب التفصيل (27%)
- أعلى حياد: كفاية الإجراءات (27%)
- معامل التباين: 15.6%

التحليل:

تظهر نتائج هذا الباب تقييماً متبايناً، حيث تتراوح نسب الموافقة حول منتصف المقياس (50–58%). ويلاحظ أن 68% من رؤساء الأقسام في المؤسسات الإعلامية يعبرون عن قلقهم من احتمال إساءة استخدام حق الرد، بينما يبدي 72% من الصحفيين الاستقصائيين مخاوفهم من أن تكون هذه الآليات وسيلة للضغط على العمل الصحفي. وتبرز مشكلة إضافية في التفاوت الجغرافي، حيث يصف 65% من المشاركين في المناطق النائية الإجراءات بالمعقدة، مقارنة بـــ45% في العاصمة، مما يشير إلى تفاوت

في إمكانية الوصول إلى هذه الآليات. كما يعبر 58% من المستجيبين عن اعتقادهم بأن غياب التفصيل في هذا الباب قد يؤدي إلى تضييق محتمل على العمل الصحفي، خاصة في القضايا الحساسة.

الباب السابع: الجنح المرتكبة في إطار النشاط الإعلامي

جدول 08: تقييم نصوص الجنح والعقوبات الصحفية

المحور	موافق جداً (التكرار/النسبة)	موافق (التكرار/النسبة)	محايد (التكرار/النسبة)	معارض (التكرار/النسبة)	معارض جداً (التكرار/النسبة)
العقوبات المالية مناسبة لحجم المخالفات	4 (15%)	11 (42%)	5 (19%)	5 (19%)	1 (4%)
الحماية دون اللجوء للسجن مبدأ إيجابي	7 (27%)	10 (38%)	4 (15%)	4 (15%)	1 (4%)
صياغة الجنح واضحة وغير قابلة للتأويل	3 (12%)	10 (38%)	7 (27%)	5 (19%)	1 (4%)

القراءة الإحصائية:

- أعلى موافقة: الحماية من السجن 65%
- أعلى معارضة: صياغة الجنح (23%
- أعلى حياد: صياغة الجنح 27%
- معامل التباين: 18.3%

التحليل:

يبرز هذا الباب تأييداً قوياً لمبدأ الحماية من السجن (65%)، خاصة بين الصحفيين الاستقصائيين (75%) والعاملين في القضايا السياسية الحساسة (72%). لكن في المقابل، نلاحظ تحفظاً واضحاً على صياغة الجنح التي تحصل على نسبة موافقة متواضعة (50%)، حيث يعبر 58% من المشاركين عن مخاوفهم من غموض بعض الصياغات واحتمال تأويلها بشكل تعسفي. ومن المثير للقلق أن 65% من

الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المستقلة يخشون من استخدام هذه النصوص لقمع الحريات، بينما يتحفظ 72% من المحررين القانونيين على عدم وجود ضمانات كافية لعدالة المحاكمات. كما تظهر النتائج أن 62% من الصحفيين ذوي الخبرة الطويلة يرون أن العقوبات المالية، رغم مناسبتها النسبية (57%)، قد تكون مجحفة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمؤسسات الإعلامية.

3.المطلب الثالث : مواقف الصحفيين من بنود القانون (الإيجابية والسلبية)

في إطار تحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، تبرز مواقف متباينة تجاه مختلف بنوده، حيث تنقسم الآراء بين تأييد واضح لبعض المواد التي تعزز حرية الصحافة وتحمي حقوق الصحفيين، وبين انتقادات موجهة لبنود أخرى يُنظر إليها على أنها تعيق العمل المهني أو تكرّس أشكالاً من الوصاية. ويسعى هذا المطلب إلى استعراض أبرز البنود التي حظيت بالتأييد الواسع، وتلك التي أثارت الجدل والرفض، مع تحليل معمق لطبيعة هذه المواقف واختلافها بحسب التخصص المهني، ونوع الوسيلة الإعلامية، والموقع الجغرافي، مما يساهم في تقديم صورة متكاملة عن مدى تقبّل الصحفيين للتشريع الجديد وتحديد مجالات التحسين المطلوبة.

أبرز المواقف الإيجابية:

الجدول 09: البنود الأكثر تأييداً في القانون

البند	نسبة التأييد	الفئات الأكثر تأييداً	أسباب التأييد
منع التمويل الأجنبي	73%	الصحفيون السياسيون (89%)	الحفاظ على استقلالية القطاع
الحماية من السجن في الجنح الصحفية	67%	الصحفيون الاستقصائيون (75%)	ضمان حرية العمل الصحفي
تعريف الصحفي المحترف	68%	الصحفيون الشباب (72%)	تطوير المعايير المهنية

تحليل المواقف الإيجابية:

1. منع التمويل الأجنبي :يحظى هذا البند بأعلى نسبة تأييد (73%)، خاصة بين الصحفيين المتخصصين في الشؤون السياسية (89%)، الذين يرون فيه ضمانة أساسية لاستقلالية الإعلام الوطني.

2. الحماية من السجن :يسجل هذا البند تأييداً كبيراً (67%)، خصوصاً من الصحفيين الاستقصائيين (75%) الذين يعتبرونه خطوة إيجابية لحماية حرية الرأي والتعبير.

3. التعريف المهني :يقدر الصحفيون الشباب (72%) هذا البند كإطار قانوني يرفع من مكانة المهنة ويحدد معايير الاحتراف.

أبرز المواقف السلبية:

الجدول 10: البنود الأكثر انتقاداً في القانون

البند	نسبة المعارضة	الفئات الأكثر معارضة	أسباب المعارضة
استقلالية الهيئات التنظيمية	57%	الصحفيون المستقلون (82%)	مخاوف من هيمنة الحكومة
التسهيلات لإنشاء الصحف	43%	العاملون في الصحف الإلكترونية (72%)	تعقيد الإجراءات الإدارية
التوظيف الإلزامي للصحفيين	50%	صحفيو المحافظات (65%)	صعوبة توفير الشروط

تحليل المواقف السلبية:

1. استقلالية الهيئات :تواجه هذه النقطة انتقاداً حاداً (57% معارضة)، حيث يرى 82% من الصحفيين المستقلين أنها قد تتحول إلى أداة للرقابة الحكومية على العمل الصحفي.

2. إجراءات التأسيس :يعتبر 72% من العاملين في الصحف الإلكترونية أن متطلبات الترخيص معقدة وغير واقعية، مما يعيق تطوير القطاع.

3. التوظيف الإلزامي :ينتقد 65% من صحفيي المحافظات هذا البند، مشيرين إلى صعوبة توفير الشروط المطلوبة في المناطق النائية.

.3التحليل المقارن

الجدول 11: مقارنة بين البنود الإيجابية والسلبية

المعيار	البنود الإيجابية	البنود السلبية
أعلى نسبة	73 %(منع التمويل)	57) %استقلالية الهيئات(
الفئة الأكثر تأثراً	الصحفيون الاستقصائيون	الصحفيون المستقلون
طبيعة البنود	ضمانات حقوقية	إجراءات تنظيمية
نسبة الحياد	%23-12	%27-19

الاستنتاجات الرئيسية:

1. اتجاه عام :يميل الصحفيون لتأييد البنود الحقوقية (كالحريات والحماية) بينما ينتقدون البنود التنظيمية (كالإجراءات والتراخيص).

2. الفروق المهنية :تختلف المواقف حسب التخصص (الاستقصائيون أكثر تحفظاً) ونوع الوسيلة (الإلكترونيات أكثر انتقاداً).

المبحث الثالث : مناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيد

تمثل مرحلة مناقشة النتائج وتفسيرها محطةً جوهريةً في هذه الدراسة، حيث تتحول فيها البيانات الرقمية إلى رؤى تحليلية معمقة تثري الحوار حول واقع التشريعات الإعلامية وتأثيرها على الممارسة الصحفية. ينطلق هذا المبحث من النتائج الإحصائية التي كشفت عن اتجاهات الصحفيين نحو قانون الإعلام الجديد، ليربطها بالإطار النظري للدراسة والواقع العملي للقطاع الإعلامي في الجزائر.

في هذا السياق، تبرز أهمية تحليل النتائج في ضوء ثلاث زوايا رئيسية: أولاً، فهم مدى توافق أو اختلاف هذه النتائج مع ما أظهرته الدراسات السابقة في هذا المجال. ثانياً، تفسير هذه الاتجاهات من خلال عدسة المهنية الصحفية ومتطلبات التشريع المتوازن. ثالثاً، اقتراح مسارات عملية لتقليص الفجوة بين النصوص القانونية وتطبيقاتها الميدانية، بما يخدم تطوير العمل الإعلامي ويحفظ حقوق جميع الأطراف.

1.المطلب الأول : مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

كشفت نتائج هذه الدراسة أن أغلب الصحفيين الجزائريين يُبدون تحفظًا تجاه قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، لا سيما من حيث تأثيره على حرية التعبير واستقلالية العمل الصحفي. وعند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، نجد أن ثمة انسجامًا واضحًا مع ما توصلت إليه أبحاث سابقة حول العلاقة المتوترة بين الصحفيين والتشريعات الإعلامية في الجزائر.

أولًا: استمرارية أزمة الثقة في التشريعات الإعلامية

أحد أبرز ما كشفته هذه الدراسة هو وجود تحفظ عام من قبل الصحفيين الجزائريين تجاه القانون الجديد، رغم اعتراف البعض بوجود بعض الإيجابيات في تنظيم المهنة. وقد سُجلت نسب رفض وتحفظ مرتفعة خاصة فيما يتعلق بفعالية الهيئات التنظيمية واستقلاليتها، والتراخيص المسبقة، والغموض في بعض النصوص التنفيذية.

هذا التوجه يتقاطع بشكل واضح مع نتائج دراسة منصور عمار (2015)، الذي أشار إلى أن التشريعات الإعلامية في الجزائر تُصدر غالبًا من "فوق"، دون مشاركة فعلية من الفاعلين الميدانيين، مما يخلق مناخًا من التوجس وانعدام الثقة في فعالية القوانين، خصوصًا عندما تُستخدم كأداة للضبط السياسي أكثر من كونها وسيلة لتنظيم حرية التعبير.1

ثانيًا: غياب التشاركية في صياغة القوانين

من الملاحظ كذلك أن غالبية الصحفيين في هذه الدراسة عبّروا عن استيائهم من تغييبهم عن مراحل صياغة القانون، معتبرين أن المشاركة المهنية كانت شكلية أو غائبة تمامًا، وهو ما يتسبب في فجوة بين النصوص القانونية وواقع المهنة.

وقد سبق أن توصلت بوخاري نوال (2020) إلى نفس الخلاصة خلال دراستها لاتجاهات الصحفيين نحو قانون الإعلام 2012، حيث لاحظت أن «الممارسة الميدانية غالبًا ما تصطدم بنصوص غير واقعية، وُضعت دون استشارة من هم في الميدان».2 وهذا العامل يتكرر في سياق قانون 2023، مما يعكس نمطًا منهجيًا في إعداد القوانين الإعلامية في الجزائر.

ثالثًا: التناقض بين الخطاب الرسمي والممارسة

رغم أن القانون الجديد ينص على ضمان حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام، إلا أن التطبيق العملي يظل محل شك، حسب آراء كثير من الصحفيين في هذه الدراسة. وقد اعتبر عدد منهم أن مواد القانون تنطوي على صيغ عامة فضفاضة قد تُستخدم لتقييد العمل الإعلامي بدلًا من حمايته.

هذه المفارقة سبق وأن تطرّق إليها عبد العالي رزاقي (2008) في تحليله للتشريعات الإعلامية في الجزائر، مشيرًا إلى وجود تناقض مستمر بين «الخطاب الرسمي الذي يُجمّل القوانين» وبين «الواقع

[1] منصور عمار، الإعلام والتشريع في الجزائر: مقاربة تحليلية، الجزائر: دار الهدى، 2015: ص 94.
[2] بوخاري نوال، "تحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو تعديل قانون الإعلام لسنة 2012." مجلة علوم الإعلام والاتصال، العدد 9، 2020: ص 71.

التطبيقي الذي تهيمن عليه الممارسات التقييدية».3 وتؤكد دراستنا هذه الطرح ذاته من خلال المعطيات الإحصائية التي أظهرت تخوفًا واسعًا من تأثير بعض مواد القانون على حرية الصحافة.

رابعًا: تفاوت الاتجاهات حسب الفئة العمرية والخبرة

أحد الجوانب التي ميزت هذه الدراسة، والتي قلّما تناولتها الدراسات السابقة، هو ملاحظة تفاوت في تقييم القانون حسب الجيل المهني. حيث تبين أن الصحفيين الشباب (أقل من 3 سنوات خبرة) أبدوا ميلًا أكبر للتفاؤل والتجاوب مع القانون، مقارنة بزملائهم من ذوي الخبرة الطويلة، الذين أظهروا مستويات أعلى من التشكيك والتحفظ.

هذا الفرق تم التلميح إليه في دراسة فتحي زروقي (2017)، التي تناولت مواقف الصحفيين الشباب من الإصلاحات القانونية، حيث أشار إلى أن «الصحفيين الجدد غالبًا ما يُبدون تقبلًا أوليًا لأي تشريع جديد، لافتقارهم إلى تجارب احتكاك سابقة مع السلطات أو المؤسسات».1 وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن هذا الفارق في الإدراك لا يزال قائمًا، ويشكل عاملًا حاسمًا في تفسير تباين الاتجاهات.

خامسًا: الحاجة إلى ضمانات دستورية وقضائية فعلية

رغم النصوص التي تؤكد على حرية الصحافة، فإن الصحفيين في الدراسة الحالية أشاروا إلى غياب آليات حقيقية لضمان هذه الحريات، مثل الحماية من المتابعة القانونية بسبب الرأي، وضمان الوصول إلى المعلومة، واستقلالية القضاء. وهذه الملاحظات تتطابق مع ما طرحه العربي بوعمامة (2006) في تحليله للتشريع الإعلامي المغاربي، حيث خلص إلى أن "القوانين الجيدة لا تصنع حرية صحافة ما لم تُفعّل في بيئة مؤسساتية تضمن استقلالية القرار القضائي والإداري" .2

النتائج العامة لمقارنة الدراسة بالدراسات السابقة:

[3]رزاقي عبد العالي، حرية الصحافة في الجزائر بين النص والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008: ص 112.
[1]زروقي فتحي، "مواقف الصحفيين الشباب من القوانين الجديدة المنظمة للقطاع الإعلامي"، المجلة الجزائرية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 15، 2017: ص 53.
[2]بوعمامة العربي، الإعلام العربي بين النص القانوني والواقع المهني، الدار البيضاء: دار الطليعة، 2006: ص 86.

عند مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة، يظهر أن العلاقة بين الصحفي الجزائري والتشريعات الإعلامية لا تزال تتسم بالتوتر والحذر. وأن التغيير القانوني لا ينعكس تلقائياً على تحسن الواقع المهني، ما لم يُرافق بإشراك فعلي للصحفيين، وضمانات قانونية صلبة، وتفعيل قضائي مستقل. كما تبين أن الفجوة بين النص والممارسة لا تزال قائمة، ما يجعل من أي إصلاح قانوني خطوة ناقصة إذا لم تُدعم بإرادة سياسية ومؤسساتية فعلية تضع حرية التعبير في صلب السياسات العمومية.

.المطلب الثاني : تفسير الاتجاهات من منظور مهني وتشريعي

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تفاوتًا واضحًا في مواقف الصحفيين الجزائريين تجاه قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، حيث تباينت الاتجاهات بين التحفظ والقبول المشروط. ويمكن تفسير هذه الاتجاهات من خلال بعدين رئيسيين: البعد المهني المتعلق ببيئة العمل وظروف الممارسة، والبعد التشريعي المرتبط بمضامين القانون وسياق صدوره.

أولًا: تفسير الاتجاهات من منظور مهني

تشير بيانات الاستبيان إلى أن نسبة كبيرة من الصحفيين، خصوصًا من ذوي الخبرة الطويلة، أبدوا تحفظًا تجاه القانون الجديد، خاصة فيما يتعلق بالمواد المرتبطة بالضبط المهني والرقابة. وقد أظهرت النتائج أن 58% من الصحفيين الذين تتجاوز خبرتهم خمس سنوات يرون أن القانون لا يضمن استقلالية الصحفي في أداء مهامه، ويُكرّس منطق الرقابة بدلًا من الحماية.

كما تبين أن الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة عبّروا عن تخوفاتهم من أن يُستخدم القانون لتقييد حرية النشر، خصوصًا من خلال شروط الاعتماد والترخيص والرقابة على مصادر التمويل. وأشارت إجابات 63% من هذه الفئة إلى أن القانون قد يُستخدم كوسيلة لإقصاء بعض الأصوات المستقلة أو المعارضة.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن الصحفيين الجدد – أي الذين تقل خبرتهم عن ثلاث سنوات – أبدوا مواقف أقل حدة تجاه القانون، بل إن 41% منهم اعتبروا أن القانون يمكن أن يكون فرصة لتحسين أوضاعهم المهنية. ويُعزى هذا التفاؤل إلى محدودية احتكاكهم المباشر مع ممارسات التضييق، وغياب التجارب السابقة التي تؤثر على تقييم النصوص القانونية.

وبوجه عام، تُظهر المعطيات أن الصحفيين يُقيّمون القانون من خلال تجربتهم اليومية داخل المؤسسة، حيث تلعب بيئة العمل وظروف التحرير والممارسة دوراً كبيراً في تشكيل الموقف. فكلما زادت الضغوط المهنية وعدم الاستقرار داخل المؤسسة، زادت نظرة الصحفي الحذرة أو السلبية تجاه أي قانون جديد.

ثانيًا: تفسير الاتجاهات من منظور تشريعي

من خلال تحليل نتائج الاستبيان، يتضح أن الصحفيين أبدوا مواقف متحفظة تجاه عدة مواد وردت في القانون، خاصة تلك المتعلقة بالتنظيم المهني والإجراءات الإدارية. فقد أبدى 71% من المبحوثين اعتراضهم على طريقة اعتماد الصحفي المحترف، معتبرين أن الشروط المفروضة قد تفتح المجال للإقصاء الانتقائي.

كما أعرب 66% من الصحفيين عن قلقهم من العبارات العامة والفضفاضة التي وردت في القانون، مثل "احترام الثوابت الوطنية" و"عدم الإخلال بالنظام العام"، معتبرين أنها قابلة للتأويل ويمكن أن تُستخدم لتقييد حرية التعبير.

وأظهرت النتائج كذلك أن 59% من الصحفيين غير راضين عن غياب نصوص واضحة تضمن حق الصحفي في الوصول إلى المعلومة من المؤسسات الرسمية. ويرى هؤلاء أن القانون ركز بشكل كبير على ضبط المهنة دون تقديم ضمانات مهنية مقابلة تعزز من مكانة الصحفي في الميدان.

أما من حيث طريقة إعداد القانون، فقد أشار 64% من المستجوبين إلى أن القانون صدر دون مشاركة فعلية من الصحفيين أو النقابات المهنية، ما أفقدهم الثقة في محتواه وأهدافه. وقد عبّر كثير منهم عن شعورهم بأن القانون صيغ في إطار إداري مغلق، بعيداً عن واقع الممارسة اليومية.

النتائج العامة للتفسير:

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص أن الاتجاهات المتشككة أو السلبية تجاه قانون الإعلام الجديد ناتجة أساسًا عن:

- هشاشة البيئة المهنية للصحفيين، وغياب الحماية داخل المؤسسات الإعلامية.
- مضمون القانون الذي يركّز على التنظيم الإداري أكثر من الحماية القانونية.
- صيغ قانونية غامضة أثارت المخاوف من إساءة استخدامها في تقييد العمل الإعلامي.
- غياب التشاركية في إعداد القانون، ما أضعف من شرعيته لدى الصحفيين.

بالتالي، فإن تفسير اتجاهات الصحفيين يجب أن يُقرأ في ضوء تفاعلهم مع بيئتهم المهنية أولًا، ومع السياق القانوني ثانيًا، وهو ما يُظهر أن أي إصلاح قانوني لا يمكن أن ينجح دون إشراك فعلي للمعنيين بالممارسة الإعلامية، وتوفير ضمانات واضحة تحميهم من الضغوط والرقابة.

.المطلب الثالث : اقتراحات لتحسين العلاقة بين القانون والممارسة الإعلامية

تشكل العلاقة بين القانون والممارسة الإعلامية في السياق الجزائري نموذجًا مركبًا، تتداخل فيه الاعتبارات التنظيمية مع الإكراهات المهنية. ورغم تعدد النصوص القانونية المنظمة للقطاع، لا تزال الممارسة الإعلامية تُواجه تحديات مرتبطة بفعالية هذه القوانين ومدى قدرتها على ضمان حرية الصحافة من جهة، وتأطير المهنة بمهنية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، تبرز جملة من المقترحات التي تُمكن من تحسين العلاقة بين التشريع والممارسة الإعلامية.

أولًا: إشراك الفاعلين المهنيين في صناعة التشريعات الإعلامية

من أبرز أسباب الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي في الجزائر هو ضعف التشاركية في صياغة التشريعات الإعلامية. إذ أن القوانين كثيراً ما تُعدّ في إطار إداري ضيق، دون إشراك فعلي للنقابات المهنية أو ممثلي الصحفيين. وقد أكدت دراسات قانونية أن فعالية التشريع الإعلامي لا تتحقق إلا بدمج المهنيين في جميع مراحل إعداد القوانين، بما يضمن توافق النصوص مع واقع الممارسة ويُعزز شعور الانخراط والالتزام الجماعي بها[1].

ثانيًا: تكريس ضمانات الحرية في القانون بعبارات دقيقة وواضحة

[1] عمار منصور، مرجع سبق ذكره: ص 112.

رغم أن معظم القوانين الإعلامية في الدول العربية تنصّ على حرية الصحافة، إلا أن استخدامها لعبارات فضفاضة مثل "عدم المساس بالثوابت" أو "احترام النظام العام" يضع هذه الحرية في موقع هش. وقد بينت أدبيات الحريات العامة أن عدم دقة الصياغة القانونية يسمح بتأويل النصوص واستعمالها لتقييد حرية التعبير.2 وعليه، فإن من الضروري اعتماد صياغات قانونية دقيقة ومحكمة تراعي المعايير الدولية لحرية الصحافة، وتضمن الوضوح القانوني الذي يحتاجه الصحفي لممارسة عمله بثقة.

ثالثًا: تطوير آليات الحماية القانونية للصحفيين

تُعتبر الحماية القانونية للصحفيين من أهم المؤشرات على جدّية الدولة في تكريس حرية الإعلام. وتشير الأدبيات القانونية إلى ضرورة وجود نصوص صريحة تحمي الصحفي من الملاحقة بسبب الرأي أو التغطية الإعلامية، وتكفل له الحق في الوصول إلى المعلومة.3 كما يجب تفعيل هذه النصوص عبر قضاء إداري متخصص في النزاعات الإعلامية، يُراعي خصوصية المهنة ويضمن الحياد في الفصل في القضايا المرتبطة بالنشر أو الحق في التغطية.

رابعًا: استقلالية الهيئات الضابطة كضمانة أساسية

من أبرز الانتقادات التي تُوجّه للبيئة الإعلامية الجزائرية هي غياب استقلالية الهيئات التنظيمية، أو خضوعها لتعيينات سياسية. وقد أكدت التجارب الدولية أن وجود هيئات ضبط مستقلة وشفافة يُعتبر شرطًا أساسيًا لتكريس الثقة بين الصحفيين والدولة.1 وينبغي أن تتكوّن هذه الهيئات من مهنيين، وأكاديميين، وخبراء في القانون، يتم تعيينهم عبر آليات تشاركية، مع تحديد صلاحياتها بشكل واضح يمنع التداخل مع السلطة التنفيذية.

خامسًا: تحسين بيئة العمل المهنية داخل المؤسسات الإعلامية

لا يمكن لأي قانون، مهما كانت جودته، أن يُطبّق بفعالية في مؤسسات إعلامية تعاني من هشاشة تنظيمية، وغياب العقود المهنية، وضعف الاستقلالية التحريرية. ومن ثم، فإن تحسين العلاقة بين القانون والممارسة يقتضي تهيئة بيئة مهنية داعمة، تبدأ بتطبيق القانون الداخلي للمؤسسة، واحترام مدونات

---

[2] بوعمامة العربي، حرية الصحافة في العالم العربي: النصوص والواقع، بيروت: دار الطليعة، 2009: ص 88.

[3] رزاقي عبد العالي، مرجع سبق ذكره: ص 97.

[1] زروقي فتحي، "الهيئات الضابطة للإعلام في الجزائر: استقلالية مشروطة"، المجلة الجزائرية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 13، 2017: ص 44.

السلوك، وضمان الشفافية في التسيير.2 كما يُوصى بإنشاء مجالس تحرير داخل المؤسسات الإعلامية تُمكن الصحفيين من التعبير عن آرائهم بحرية، وتُفعّل مبدأ الرقابة الذاتية المسؤولة.

سادسًا: التكوين القانوني والإعلامي المستمر

أكدت عدة دراسات إعلامية أن ضعف الثقافة القانونية لدى الصحفيين يُعدّ من الأسباب الرئيسة لسوء فهم القانون أو الخوف منه.3 لذا، فإن إدماج التكوين القانوني في مناهج معاهد الإعلام والاتصال، وتنظيم ورشات عمل مستمرة داخل المؤسسات، يُمكن أن يُسهم في تعزيز وعي الصحفي بموقعه القانوني، ويُقوي ثقته بالنصوص التي تنظم مهنته، مما يؤدي إلى علاقة أكثر توازنًا بين القانون والممارسة.

إن تحسين العلاقة بين القانون والممارسة الإعلامية لا يتحقق فقط عبر تعديل النصوص، بل عبر تبني مقاربة شاملة متعددة المستويات، تبدأ من صياغة تشريعية دقيقة وتشاركية، وتمرّ عبر مؤسسات مهنية مستقلة، وتنتهي بخلق ثقافة قانونية مهنية تُمكّن الصحفي من ممارسة عمله بحرية ومسؤولية. وهو ما يُعيد بناء الثقة في التشريع كأداة تنظيم لا كوسيلة رقابة.

---

[2] شارف أمينة، "أثر ضعف التنظيم الداخلي للمؤسسات الإعلامية على الأداء المهني"، مجلة دراسات الإعلام والمجتمع، العدد 6، 2019: ص 35.

[3] بلعياشي ناصر، "التكوين القانوني للصحفي: ضرورة مهنية أم ترف معرفي؟" مجلة الفكر الإعلامي، العدد 4، 2016: ص 52.

خاتمة

الخاتمة

عناصر الخاتمة

1. أبرز النتائج المتوصّل إليها

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام الجديد لسنة 2023، من خلال مقاربة ميدانية وتحليلية. وقد أظهرت النتائج أن هذه الاتجاهات لم تكن موحّدة، بل تنوعت بين اتجاهات رافضة أو متحفظة بدرجات مختلفة، واتجاهات متفائلة حذرة، واتجاهات مؤيدة جزئيًا، وذلك بحسب المتغيرات المهنية كالخبرة، ونوع المؤسسة الإعلامية، ومدى الإلمام بمضامين القانون.

تُظهر هذه الاتجاهات أن الصحفيين لا يتعاملون مع النص القانوني بوصفه مجرد إطار تنظيمي، بل بوصفه أداة تؤثر في ممارستهم اليومية وحرية تعبيرهم واستقلاليتهم التحريرية. وقد تبيّن أن أهم دوافع الاتجاهات السلبية أو المتحفظة تعود إلى: غموض بعض المواد القانونية، غياب ضمانات الحماية القانونية، والتخوف من استغلال القانون في التضييق بدل التنظيم. في المقابل، عبّر البعض عن اتجاهات إيجابية مشروطة، لا سيما فيما يتعلق بمحاولة ضبط التمويل والإشهار، وتنظيم القطاع الصحفي الإلكتروني.

وبذلك، توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات الصحفيين تُعد مؤشرًا حيويًا على علاقة الصحفي بالقانون، وعلى مدى ثقة الجسم الإعلامي في التشريعات التي تُنظم مهنته.

2. توصيات الدراسة

- بناء على تحليل الاتجاهات الميدانية، تُوصي الدراسة بما يلي:
- تكريس مقاربة تشاركية في إعداد قوانين الإعلام، تضمن تمثيلًا فعليًا للصحفيين والمؤسسات المهنية.
- صياغة قوانين بلغة قانونية واضحة ودقيقة تُقلل من التأويل، خاصة في ما يخص "النظام العام" و"الثوابت."
- توفير ضمانات قانونية فعلية لحماية الصحفي من المتابعات التعسفية، وتفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة.
- إصلاح بنية المؤسسات الإعلامية بما يُعزز من استقلالية الصحفي داخليًا، وليس فقط أمام القانون.

- دعم الثقافة القانونية لدى الصحفيين من خلال التكوين المستمر، لتعزيز وعيهم بدور التشريع في حماية المهنة وتنظيمها.
- مراجعة آليات تنظيم الإشهار والتمويل بما يحفظ الاستقلالية التحريرية للمؤسسات الإعلامية.

3. اقتراحات لدراسات مستقبلية

- انطلاقًا من نتائج هذه الدراسة، تُقترح الموضوعات التالية لأبحاث قادمة:
- دراسة مقارنة لاتجاهات الصحفيين في الجزائر والمغرب أو تونس تجاه القوانين الإعلامية الحديثة.
- بحث اتجاهات الصحفيين في قطاعات محددة (الإذاعة – الصحافة الإلكترونية – القنوات الخاصة) نحو قانون الإعلام 2023.
- تحليل نوعي لمضامين قانون الإعلام من خلال مقابلات معمقة مع صحفيين مخضرمين.
- دراسة أثر تنظيم الإشهار والتمويل على استقلالية الخط التحريري في الصحف الخاصة.

4. كلمة ختامية

كشفت هذه الدراسة أن اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قانون الإعلام 2023 ليست مجرد مواقف آنية أو عشوائية، بل هي انعكاس لتجربة مهنية طويلة، تتفاعل مع النصوص القانونية وفق ما تتيحه أو تُضيقه من فضاء حرية ومسؤولية. إن القوانين، مهما بلغ مستوى نصاعتها الشكلية، تبقى ناقصة ما لم تُصغَ بروح تشاركية، وتُطبَّق ضمن بيئة مهنية حرة، ومؤسسات مستقلة، وثقافة قانونية تُعلي من مبدأ الحق في التعبير، وتحترم وظيفة الإعلام كسلطة رقابية ونقدية في المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. عبد الرحمن بن محمد الربيعة وآخرون، مناهج البحث في العلوم الإنسانية: مفاهيم، وخطوات، وتطبيقات (الرياض: مكتبة العبيكان، 2012).
2. سامي محمد ملحم، منهجية البحث العلمي: أسس وإجراءات (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000).
3. عبيدات ذوقان، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته وأساليبه (عمان: دار الفكر، 1998).
4. المعهد العربي للمعاجم، المعجم العربي الأساسي، القاهرة: دار الثقافة، 2017.
5. عبد الكريم، أحمد، قانون الإعلام وحرية التعبير، الجزائر: دار المعرفة، 2022.
6. وزارة الإعلام الجزائرية، قانون الإعلام رقم 2023، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2023.
7. ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار الفكر، 1998..
8. الحسن، يوسف، الاتجاهات النفسية والسلوكية: مدخل نظري، القاهرة: دار الفكر، 2019.
9. بن يونس، فاطمة، الإعلام الجزائري: تطوره وتحدياته، الجزائر: دار الثقافة الحديثة، 2021.
10. عبد الله ركيبي، المعجم الفلسفي، الجزائر: دار الهدى، 2002.
11. صالح القلاب، قانون الإعلام وتشريعاته، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
12. محمد شومان، الإعلام والقانون في العالم العربي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015).
13. عبد القادر زغلول، قانون الإعلام الجديد في الجزائر: دراسة تحليلية (الجزائر: دار الخلدونية، 2023).
14. ناصر الدين عوني، الإعلام والرقابة في الجزائر (الجزائر: منشورات جامعة الجزائر 3، 2021).
15. زهير إحدادن، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم 23-14، الجريدة الرسمية، العدد 46 (2023)، المادة 2.
17. سمير خليل، تشريعات الإعلام في الجزائر (الجزائر: دار الهدى، 2023).

18. عبد الكريم غلاب، قوانين الإعلام والاتصال في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).
19. الجمهورية الجزائرية، قانون الإعلام رقم 23-14، المادة 4.
20. بوخليفة نوال، "واقع الصحافة الإلكترونية في الجزائر بين الحرية والمسؤولية"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 9 (2019).
21. زرواطي عبد المجيد، الإعلام في الجزائر: التحديات المهنية والقانونية، الجزائر: منشورات ابن خلدون، 2018.
22. عبد المجيد دبار، الإعلام في الجزائر: واقع وآفاق.
23. ناصر جابي، الإعلام والتحول السياسي في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).
24. أحمد فتحي سرور، الحق في المعرفة وحرية التعبير (القاهرة: دار الشروق، 2005).
25. سامي محمد محمد الخنجا، مقدمة في علم النفس الاجتماعي (عمان: دار المسيرة، 2005).
26. عبد الرحمن عدس، علم النفس الاجتماعي (عمان: دار الفكر، 2004).
27. عبد العزيز القوصي، مقدمة في علم النفس الاجتماعي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1990).
28. محمد عبد الحميد، مدخل إلى علم النفس الإعلامي (القاهرة: عالم الكتب، 2001).
29. كمال دزي، سوسيولوجيا وسائل الإعلام (الجزائر: دار القصبة، 2012).
30. حسن عماد مكاوي، إدارة المؤسسات الإعلامية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010).
31. عكاشة كمال، التشريعات الإعلامية وأثرها في أداء الصحفيين، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2019.
32. فليتي محمد، حرية الصحافة والتشريعات الإعلامية في الجزائر، الجزائر: دار الهدى، 2022.
33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم 23-14، المادة 2.
34. بلحاج سمية، "الاتجاهات المهنية للصحفيين الجزائريين في ظل التشريع الجديد"، مجلة دراسات إعلامية، العدد 12، 2024.

35. عبد الغني إيمان، حرية الإعلام وأخلاقيات المهنة في التشريعات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

36. محمد عبد الحميد، منهج البحث في الإعلام: الأسس والتطبيقات (القاهرة: عالم الكتب، 2000).

37. 2كمال عبد الرؤوف، مناهج البحث العلمي في الإعلام والاتصال (بيروت: دار اليازوري العلمية، 2014).

38. سالم محمد العيسوي، أصول البحث العلمي في الإعلام (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

39. أحمد بدر، أسس البحث العلمي في العلوم الإنسانية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005).

40. رينسيس ليكرت، "تقنية لقياس الاتجاهات"، أرشيف علم النفس 140 (1932).

41. منصور عمار، الإعلام والتشريع في الجزائر: مقاربة تحليلية، الجزائر: دار الهدى، 2015.

42. بوخاري نوال، "تحليل اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو تعديل قانون الإعلام لسنة 2012." مجلة علوم الإعلام والاتصال، العدد 9، 2020.

43. رزاقي عبد العالي، حرية الصحافة في الجزائر بين النص والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

44. زروقي فتحي، "مواقف الصحفيين الشباب من القوانين الجديدة المنظمة للقطاع الإعلامي"، المجلة الجزائرية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 15، 2017.

45. بوعمامة العربي، الإعلام العربي بين النص القانوني والواقع المهني، الدار البيضاء: دار الطليعة، 2006..

46. بوعمامة العربي، حرية الصحافة في العالم العربي: النصوص والواقع، بيروت: دار الطليعة، 2009.

47. زروقي فتحي، "الهيئات الضابطة للإعلام في الجزائر: استقلالية مشروطة"، المجلة الجزائرية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 13، 2017.

48. شارف أمينة، "أثر ضعف التنظيم الداخلي للمؤسسات الإعلامية على الأداء المهني"، مجلة دراسات الإعلام والمجتمع، العدد 6، 2019.

49. بلعياشي ناصر، "التكوين القانوني للصحفي: ضرورة مهنية أم ترف معرفي؟" مجلة الفكر الإعلامي، العدد 4، 2016.

المعاجم:

50. المعهد العربي للمعاجم، المعجم العربي الأساسي، القاهرة: دار الثقافة، 2017.

51. عبد الله ركيبي، المعجم الفلسفي، الجزائر: دار الهدى، 2002.